مجلة الاتّحاد العام
لنقابات عمّال الأردن

3
العدد الثالث
1/1/2025

الاتحادات النقابية الدولية تؤكد دعمها لفلسطين وتدعو إلى إنهاء الاحتلال

اتحاد العمال: خطاب العرش يعكس إرادة الأردن الصلبة في مواجهة التحديات

توقيع 5 عقود عمل جماعية للعاملين في شركات قطاع الكهرباء

مبارك للعمال .. وشكراً للحكومة
رفع الحد الأدنى للأجور إلى 290 ديناراً

الفناطسة: تعديلات قانون العمل تهدد حقوق العمال وتضر بالاقتصاد

وزير العمل يبحث مع "اتحاد العمال" قانوني العمل والضمان الاجتماعي

الخدمات العامة: عمال السياحة في مهب الريح

افتتاحية العدد

رفع الحد الأدنى للأجور: خطوة نحو تحسين أوضـــــاع العمـــــــال

أخيرًا، وبعد سنوات من الانتظار والمطالبات المستمرة، قررت الحكومة رفع الحد الأدنى للأجور إلى 290 دينارًا. ورغم أن هذه الزيادة قد تكون أقل من التوقعات، إلا أنها تمثل خطوة مهمة في سبيل تحسين الوضع الاقتصادي للعامل الأردني، في وقت يشهد فيه الاقتصاد المحلي تحديات كبيرة من ارتفاع الأسعار والتضخم المستمر

منذ عام 2021، ظل الحد الأدنى للأجور في الأردن ثابتًا عند 260 دينارًا، وهو مبلغ بالكاد يكفي لتغطية احتياجات العامل اليومية في ظل الغلاء المتزايد. في السنوات الأخيرة، أصبح رفع هذا الحد أمرًا ملحًا، مع ازدياد الضغوط على المواطنين جراء ارتفاع أسعار السلع والخدمات

ومن هنا بدأ الحديث الجدي حول ضرورة زيادة الأجور بما يتماشى مع تكاليف المعيشة المتزايدة

ففي ظل هذه الظروف، كان من المتوقع أن يرفع الحد الأدنى إلى 300 دينار، وهو ما كان يشكل الحد الأدنى المقبول في ظل الأسعار المرتفعة. ومع ذلك، جاء القرار الرسمي ليكون 290 دينارًا، وهو ما رآه بعض العمال خطوة نحو الأمام، لكنها ليست كافية بالكامل لتلبية احتياجاتهم

وكان الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن من السباقين في دعم العمال والمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور في رسالة لتحسين الأوضاع المالية للعاملين في الأردن

لقد حملنا هذا الملف بكل عزيمة، وكان مطلبنا واضحًا بأن لا يقل الحد الأدنى عن 300 دينار، لكننا أدركنا في الوقت نفسه التحديات التي تواجه أصحاب العمل

إن الزيادة إلى 290 دينارًا كانت نتيجة تفاهمات طويلة بين الحكومة وأصحاب العمل، وأن الاتحاد يعمل على تعزيز هذه الزيادة من خلال اتفاقيات العمل الجماعي التي تضمن تحسين الأجور بشكل تدريجي في مختلف القطاعات

القرار يمثل مكسبًا للعمال الذين يعتمدون على الحد الأدنى للأجور في معيشتهم، مثل العاملين في القطاعات الخدمية كالخدمات العامة، الأمن، والتعليم الخاص. هذه القطاعات عانت لسنوات من تدني الأجور، وكانت هذه الزيادة بمثابة نقطة تحوّل، تمنحهم شيئًا من الأمل في تحسين أوضاعهم المعيشية

ولكن، ورغم الإيجابية التي حملتها الزيادة، إلا أن بعض الخبراء يرون أن الرقم لا يزال بعيدًا عن المطلوب. ويشيرون إلى أن تأثير التضخم على القوة الشرائية للعمال يتطلب مزيدًا من الجهد لمواكبة الارتفاعات في الأسعار. كما أن زيادة الأجور قد تضع عبئًا إضافيًا على بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما قد يؤثر على التوظيف في هذه القطاعات

ورغم هذه التحديات، يعتقد الكثيرون أن هذه الخطوة يمكن أن تكون بداية لحوار اجتماعي أوسع يشمل جميع الأطراف المعنية من الحكومة، أصحاب العمل، والعمال.

أن الاتحاد سيواصل العمل لتحسين الأجور في المستقبل، وذلك من خلال مواصلة التفاوض والضغط لضمان تحسين الوضع المعيشي للعمال بشكل تدريجي

وسيكون العام 2025 بداية لعهد جديد في تحسين شروط العمل في الأردن، حيث يتطلع الجميع إلى حلول شاملة وعادلة تضمن حقوق العمال وتدعم الاقتصاد الوطني في آن واحد

رفع الحد الأدنى للأجور إلى 290 دينارًا يعد خطوة هامة في الطريق الصحيح لتحسين وضع العامل الأردني، لكنه لا يعد حلاً كاملاً لمشاكل العمال. هذه الزيادة هي بمثابة خطوة أولى في رحلة طويلة نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأردنيين، ولا بد من استمرار الحوار والتعاون بين جميع الأطراف لتحقيق أهداف أكبر في المستقبل

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

خالد زاهر الفناطسة

تجدون في العدد الثالث من مجلة الاتحاد

- توقيع 5 عقـــــود عمل جماعيـــــــة للعاملين في قـــــطاع الكهربـاء
- اتحـــاد العمال يبحث مـــــــــطالب العاملين في البلديات وأمانة عمان
- الفناطسة: تعديلات قانون العمل تضمنت مواد تهدد معايير العمل اللائق
- الفناطسة: المساواة بالأجور ضرورة لتوفير بيئة عمل لائقة للنساء العاملات
- العمل الدوليـــــة: اللاجئـــــــون يضغطون على ســـــــوق العمل

رئيس مجلس الإدارة: خالد الفناطسة | المدير العام: محمود منصور ادبيس
رئيس التحرير: عبدالله الربيحات

اتصل بنا

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن
الأردن - عمان- الشميساني- شارع القاضي اياس - بناية 28
00962 656 755 33 00962 656 755 34
Office@gfjtu.org

"اللجنة الثلاثية" ترفع الحد الأدنى للأجور إلى 290 دينارا اعتباراً من بداية عام 2025

أعلنت اللجنة الثلاثية لشؤون العمل في اجتماعها برئاسة وزير العمل الدكتور خالد البكار في مقر وزارة العمل عن قرارها الذي اتخذته بإجماع أطراف اللجنة الثلاثية "الحكومة وأصحاب العمل والعمال" عن رفع رفع الحد الأدنى للأجور للعاملين في القطاع الخاص من 260–290 دينار وتطبيقه اعتباراً من تاريخ 1/1/2025 ولغاية 31/12/2027

وحرصاً على رفع مستوى معيشة شريحة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص ،توافقت اللجنة خلال اجتماعها على الموازنة بين حق العمال في تحسين أجورهم وبين الظروف الاقتصادية لأصحاب العمل

رؤيـــة العـــــدد

عام جديد وعزيمة تتجدّد

أهلا بكم في العدد الثالث من مجلتنا الغراء، والذي يتزامن صدوره مع بداية عام جديد، وهي فرصة أن نتقدم بالتهنئة والتبريك لجلالة الملك المفدى، من نسير على خطاه في الإصلاح والتحديث، الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، وولي عهده الأمين، والأسرة النقابية، وعمال الوطن جميعا في شتى ميادين العمل والإنتاج، وأبناء المجتمع الأردني كافة على امتداد أرض الأردن الحبيب، سائلين المولى القدير أن يحفظ الأردن آمنا مستقرا، عزيزا قويا.

لقد شهد العام الماضي تحدياتٍ كبيرةٍ، وفي ذات الوقت فرصًا جديدة، وكان زاخرا بإنجازات تحققت، وخطوات عملية لا تخفى على أحد، حيث سارت عجلة التغيير والإصلاح وفق الرؤية الاستراتيجية التي أعلنّا عن إطلاقها خلال المؤتمر الاستثنائي للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن .. ومع العام الجديد تتجدد الهمة والعزيمة، ونتوقف للتفكير في الإنجازات الماضية، والتطلع إلى المستقبل بأمل واثق، وطموح كبير.

بحمد الله وتوفيقه، تكلّلت جهودنا بالنجاح، في أكثر من ملف وقضية، ولعلّ آخرها، "الحد الأدنى للأجور"، الذي وضعته على سلم أولويات الاتحاد، منذ أن تسلمت موقع المسؤولية والأمانة، وهنا أشير إلى ما أكدّت عليه خلال الرسالة التي وجهتها بعد صدور قرار رفعه إلى 290 دينارا، بأن مطالبنا كانت؛ بأن لا يقل عن 300 دينار، رغم تفهمنا للصعوبات التي يواجهها أصحاب العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. ولكن التوافق الذي حدث خلال اجتماع اللجنة الثلاثية لشؤون العمل، جاء بعد نقاشات مطولة، ظل الاتحاد خلالها متمسكا برأيه، مدافعا بكل حزم عن عدالة مطلبه، حيث أصرّ بعض ممثلي أصحاب العمل على أن تكون الزيادة بما يعادل نسب التضخم للأعوام السابقة، أي نحو 20 دينارًا، استنادًا إلى قرارات سابقة اتخذتها اللجنة قبل خمس سنوات.

ولا بد من التأكيد مرة أخرى، بأن مقدار الزيادة (30) دون طموح الاتحاد، ولا يرتقي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال بشكل عادل، ولكننا بذلنا كل ما نستطيع خلال اجتماع اللجنة، وكان القرار بالشكل الذي صدر؛ واستطاعنا بأن نجعل الزيادة 30 دينارا بدلا من 20 دينارا، ولا شك أنها خطوة مهمة نحو تحسين معيشة العمال وتعزيز قدرتهم الشرائية.

وعلى صعيد آخر، استطاع الاتحاد خلال المرحلة الماضية، أن يبني جسورا من الثقة مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، الأمر الذي يسهم بفتح آفاق الشراكة والتعاون خلال عام 2025، لذلك، سنواصل العمل على تطوير هذه العلاقات، وتعزيز آفاق الشراكة. وسنعمل مع المنظمات الدولية لتبادل الخبرات وتعزيز الحقوق العمالية. كما سنعمل مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الوعي بالقضايا العمالية وتحسين أوضاع العمال.

كما أننا فخورون بحضورنا المميز في القضايا العامة والوطنية، خاصة تلك المتعلقة بسوق العمل وقضايا العمال. لقد كان لنا دور بارز في النقاشات العامة حول سياسات اقتصادية وذات صلة بتحسين أوضاع العمال. وعليه، سنواصل العمل على تعزيز حقوق العمال وتحسين ظروف العمل، وسنواصل الضغط من أجل تحقيق التغيير الإيجابي في سوق العمل.

ختاما، بدأت هذه الكلمة بالتهنئة والتبريك بالعام الجديد، واختمها بالشكر والامتنان لجميع من ساهموا في تحقيق نجاحاتنا خلال العام الماضي، سواء من الإخوة النقابيين والعمال، أو مكونات المجتمع المدني وأصحاب العمل والأحزاب وجميع من آمن بعدالة القضايا التي نعمل لأجلها.

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والصواب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن
خالد زاهر الفناطسة

الفناطسة عن رفع الأجور: مبارك للعمال وشكرا للحكومة

وجه رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، رسالة إلى العمال تعليقا على قرار رفع الحد الأدنى للأجور، مقدما الشكر للحكومة والجهات الداعمة لموقف الاتحاد خلال الفترة الماضية

وتاليا نص الرسالة: تحية نقابية وبعد؛ لقد عمل الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وبكل جهد وإخلاص خلال الأشهر الماضية، على قضية "الحد الأدنى للأجور"، وحمل الملف بكل عزيمة واقتدار بصفته من يمثل عمال الوطن ويتحدث باسمهم، وكانت مطالبه واضحة بأن لا يقل عن 300 دينار، لا لأن مقدار الزيادة يرتقي بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال، وإنما إدراكا منه بصعوبة الأوضاع التي يعاني منها أصحاب العمل في شتى القطاعات الاقتصادية، وإيمانا منه أيضا، بضرورة الحفاظ على عجلة الانتاج واستمرار النشاط الاقتصادي وديمومة الوظائف المتوفرة. وعليه كان التوافق أمس في اجتماع اللجنة الثلاثية لشؤون العمل، سيد الموقف؛ بعدما أصرّ بعض أطراف اللجنة الثلاثية من أصحاب العمل، بأن يكون مقدار الزيادة على الحد الأدنى للأجور مساويا لنسب التضخم للأعوام السابقة أي نحو 20 دينارا، استنادا الى قرارات سابقة اتخذتها اللجنة قبل خمسة أعوام

إن اتحاد العمال وهو يبارك لعمال الوطن في شتى ميادين العمل والإنتاج، هذا الانجاز بتحسين الأجور؛ ليؤكد أن جهوده مستمرة لتحسين الأجور على المستوى الوطني من خلال اتفاقيات العمل الجماعي، التي تبرمها النقابات العمالية المنضوية تحت مظلته، والتي تشمل قطاعات مختلفة

كما يتقدم الاتحاد العام بالشكر الجزيل للحكومة ممثلة بوزارة العمل على دورها في رعاية الحوار الاجتماعي في هذا المسألة المحورية. كما نشكر أصحاب العمل، الأعضاء في اللجنة، والسادة أعضاء مجلس النواب ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب ممن دعموا موقف الاتحاد وأيدوا مطالبه بالخصوص. حمى الله الأردن قيادة وشعبا، وبارك بجهود أبنائه من الأيدي العاملة التي تعمل من أجل رفعته وتقدمه

هـــــذا القـــــرار لم يرض أحـــــــدا

لا يؤخذ أي قـــرار في الأردن، إلا ويعترض عليه كثيرون مثلما قد يقبله كثيرون، وتتسبب القرارات دوما بحدوث اختلاف في ردود الفعـــل، لان كل طرف يقيـــــس مصلحته أولا

ماهـــر أبو طـــير

تأخذ الحكومة بالتوافق مع أصحاب العمل وممثلي العمال في الاردن قراراً برفع الحد الادنى من الأجور من 260 دينارا الى 290 دينارا، اعتبارا من مطلع العام الجديد، والقرار المنتظر قوبل بترحاب جزئي، لكنه جوبه ايضا بموجات اعتراضات شديدة وأكبر، لاعتبارات مختلفة، وهي اعتراضات كانت متوقعة، في ظل ظرف اقتصادي صعب، وفي ظل تطاحن اطراف العمل في الاردن، وفي سياق عدم كفاية هكذا رواتب حتى مع الزيادة لتأمين متطلبات الحياة.

الذين يعملون في وظائف مختلف اعتبروا الزيادة غير كافية بسبب الغلاء، والظروف المعيشية الصعبة، والتوقعات بحدوث ارتفاع اضافي في حال تغيرت أسعار الكهرباء العام المقبل، مثلا، وما يرتبط ببقية الكلف الحياتية من تعليم وعلاج.

اصحاب العمل ايضا لم يعجبهم مبلغ الثلاثين دينارا، بعيدا عن توافقات الحكومة مع اصحاب العمل، لأن حسبتهم مختلفة أيضا، وترتبط بعدد موظفيهم وقيمة الزيادة الاجمالية المطلوبة الآن لكل الموظفين، وهؤلاء يقولون ان توفير الزيادة بحاجة الى انتعاش اقتصادي، وأرباح، في ظل تراجع اقتصادي، ويلمّح البعض الى ان هذا القرار على الرغم من حقوق الناس في الزيادة، سيؤدي الى التخفيف من أعداد العاملين في المؤسسات للاستفادة من المخصصات المالية للموظف المقال، في تأمين بقية كلفة الزيادة لبقية العاملين.

الحكومة الحالية دخلت بقوة على ملفات اقتصادية، وتحاول ان تحل كثيرا من المشاكل العالقة، واقتربت من ملف الأجور والحد الأدنى برغم ما فيه من حساسيات وتعقيدات، لكن هكذا قرار لم يرض أحدا بشكل نهائي، لأن الموظف يريد أكثر، وصاحب العمل يقول أن لا مال عنده.

الحل الأفضل في الأردن تجنب الحلول الجزئية، برغم أهميتها مؤقتا، لأن اصل المشكلة يكمن في وضع القطاع الخاص، الذي يعاني من كلف إدامة مؤسساته، وما يرتبط بالضرائب وكلف الطاقة، والتشغيل، ومدخلات الإنتاج، أو تقديم الخدمات في ظل شكوى ليست سهلة من جانب القطاع الخاص، بكون السياسات الاقتصادية المتراكمة في الاردن تحصد أرباح كل القطاع الخاص لصالح الخزينة، وكأن القطاع الخاص يعمل موظفا لدى الخزينة، مهمته العمل ودفع الرواتب، والضرائب الحكومية، دون ان يتنبه أحد إلى حالة الكساد.

المطلوب هنا التلفت للقطاع الخاص، لأنه الوحيد المؤهل لتوفير الوظائف، وتجديد الفرص، في ظل ما يعيشه القطاع العام من اشكالات تبدأ بكلف الرواتب السنوية، والترهل، وتراجع الإنتاجية، حيث صحونا اليوم أمام جهاز حكومي مثقل وعجوز، بسبب طرق التعيين، والواساطات، في ظل أداء متراجع، حيث يشكو أغلب الأردنيين من الخدمات الحكومية، ومن طريقة تعامل الموظفين مع الناس، وحالة البيروقراطية السائدة في بلد أنتج أهم كفاءات الرقمنة وقام بتصديرها إلى دول الجوار، وجلس ليتفاخر من بعيد بموارده البشرية المهاجرة.

صحيفة (الغد)

تفاهم ثلاثية العمل مثال وطني يحتذى

عبدالله الربيحات - رئيس التحرير

العمل المبني على التفاهم والتعاون والمصلحة الوطنية يفضي بكل تأكيد لمزيد من الانجاز في الملفات الوطنية العالقة ، وهذا ما فعلته اللجنة الثلاثية لشؤون العمل -التي تضم في عضويتها الحكومة وممثلين عن أصحاب العمل والعمال- من خلال قرارهم الذي اتخذ باجماع اطرافهاواعلن فيه عن رفع الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص من 260 إلى 290 دينارا (367-409 دولارا) بدءا من الأول من يناير/كانون الثاني 2025 ولغاية 31 كانون أول 2027.

قرار بني على معادلة متوازنة تدفع الى رفع مستوى شريحة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص من جهة وبين مراعاة وتقدير الظروف الاقتصادية لاصحاب العمل، توازنات حكمها الكثير من النقاط الحرجة والضغوط تبدأ بتوابع زلزال كورونا مروراً بضغوط فواتير الطاقة ولا تنتهي بملف قضايا الأقليم الملتهب التي تلقي بظلالها على سوق العمل الأردني الذي اثبت قوته وصلابة معدنه برغم كل التحديات. تحديات لا يمكن تجاوزها بدون تعاون جميع الاطراف وعملهم على قلب رجل واحد وهو ما شاهدناه بمثال الاتفاق الذي انجزته ثلاثية شؤون العمل.

فنحن نتحدث اليوم عن استفادة ربع مليون عامل أردني نتيجة هذا القرار الوطني الهام ، وهو على أهميته يشكل خطوة أولى كما أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات وعمال الأردن الصديق خالد الفناطسة، عندما أكد في رسالته الأخيرة الموجهة للعمال بعد النجاح بتمرير القرار أن المطلب كان ولا يزال الأرتقاء بالحد الأدنى للأجور إلى 300 دينار، وأن هذه مجرد خطوة ضمن مسيرة عمل كبيرة لن تتوقف عند هذا النجاح، وهو ما يعني أننا اما إدارات واعية تدرك بأن المواطن الأردني يستحق المزيد من العمل للارتقاء بحقوقه في ظل ارقام تنموية اجتماعية واقتصادية صعبة.

ختاماً مبارك للعمال هذا الانجاز ولنعمل سوية على نقل نموذج التوافق الذي انجزته ثلاثية شؤون العمل كنموذج يحتذى في البناء والارتقاء بكل قطاعات التنمية في وطننا الحبيب في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة التي استطاعت بحكمتها أن تمنحنا هذا الاستقرار في محيط عاصف.

توقيع 5 عقود عمل جماعية للعاملين في شـــركات قـــطاع الكهربـــاء

6700 عامل في هذه الشركات يستفيدون من مزايا العقود الجماعية

وقعت برعاية وزير العمل الدكتور خالد البكار في مقر الوزارة 5 عقود عمل جماعية بين النقابة العامة للعاملين في قطاع الكهرباء والشركات العاملة في قطاع التوليد والتوزيع بالكهرباء.

والشركات التي وقعت هذه العقود هي شركة الكهرباء الوطنية، شركة الكهرباء الأردنية، شركة السمرا لتوليد الكهرباء، شركة كهرباء اربد وشركة توزيع الكهرباء.

وقال وزير العمل الدكتور خالد البكار بحضور رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن المهندس زياد السعايدة والمدراء العامين للشركات الخمس ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة ورئيس النقابة العامة للعاملين في الكهرباء فخري العجارمة إن الوزارة حريصة على متابعة شؤون العاملين والتواصل مع أطراف العملية الانتاجية بما يساهم في حل النزاعات العمالية الجماعية.

وأكد الوزير أن الوزارة تعمل على الإشراف على حل النزاعات العمالية والمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن الوظيفي لدى العاملين في مؤسسات القطاع الخاص وبما يضمن استمرارية عمل هذه المؤسسات.

بدوره قال رئيس النقابة العامة للعاملين في الكهرباء فخري العجارمة إن توقع هذه العقود جاء ثمرة للتعاون بين النقابة وإدارات الشركات وبجهود من وزارة العمل، ما سينعكس بشكل ايجابي على العاملين في الشركات والبالغ عددهم 6700 عاملا لما تضمنته هذه العقود من مزايا وظيفية ومنها تحسين الزيادات السنوية والعلاوات للعاملين، مثمنا تعاون إدارات الشركات وتقديرها للعاملين ودورهم.

بدوره قال مدير مديرية علاقات العمل في الوزارة عدنان الدهامشة إن توقيع الاتفاقيات جاء بإشراف وزارة العمل.

وبين أن الوزارة بحسب قانونها يمر النزاع العمالي في 4 مراحل للتوصل إلى حل النزاع العمالي والتوفيق بين أصحاب العمل والعاملين في القطاع الخاص.

وأضاف الدهامشة أن الوزارة تتوسط بين أصحاب العمال والعاملين في حل النزاعات والمرحلة التي يمر فيها أي نزاع عمالي هي المرحلة الأولى هي مندوب التوفيق من الوزارة وإذا لم يتم التوصل إلى حل يرضي طرفي النزاع العمالي ينتقل النزاع إلى المرحلة الثانية وهي تدخل الوزير وإذا لم يحل النزاع تنتقل إلى مرحلة مجلس التوفق والذي ترأسه الوزارة وأخر مرحلة لحل أي نزاع عمالي بين العاملين وأصحاب العمل هي المحكمة العمالية.

"العمل" تضبط 174 حالة عمل أطفال

ضبط قسم تفتيش الحد من عمل الأطفال، بوزارة العمل في الأشهر السبعة الأولى من العام 2024، 174 حالة عمل أطفال، 10 منهم إناث، بعد تنفيذ 1768 زيارة تفتيشية، وفق بيانات للوزارة وبحسب البيانات، فإن 70 حالة من الأطفال العاملين من الجنسية السورية وحالتين من جنسيات أخرى، والباقي أردنيون.

وقامت وزارة العمل بمخالفة 117 صاحب عمل، شغلوا أطفالا معهم، وحررت 114 إنذارا بحق أصحاب عمل مخالفين. فيما نفذ قسم تفتيش الحد من عمل الأطفال، 17 نشاطا توعويا، خلال أول سبعة أشهر من العام 2024 في حين تلقت مديريات وأقسام التفتيش بالوزارة 44 شكوى بشأن عمالة الأطفال، جرت تسوية 43 منها مع أصحاب العمل وتحصيل الحقوق، وواحدة قيد الإجراء.

في حين وصل عدد البلاغات على موقع "تشيلدلابور" إلى 31.

وكان قسم تفتيش الحد من عمل الأطفال بوزارة العمل قد ضبط العام الماضي، 507 حالات عمل أطفال، 11 حالة منهم لإناث، بعد تنفيذ 17,256 زيارة تفتيشية.

ووفقا لآخر دراسة أجراها المركز الأردني لحقوق العمل "بيت العمال"، فإن أبرز النشاطات الاقتصادية التي يعمل فيها أطفال، تتمثل بـ"تجارة الجملة، التجزئة وإصلاح المركبات، الزراعة، ،طالصناعات التحويلية، والإنشاءات"، كما أن القطاع الزراعي يشغل أطفالا بين 5 و11 عاما، إذ يعمل 56 % منهم في القطاع، بينما يتوجه من هم بين 15 و17 عاما، للعمل بنسب أكبر في الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع وإصلاح المركبات.

وبينت دراسة المركز، أن متوسط أجور مجمل الأطفال العاملين يصل إلى 171 دينارا شهريا، أي نحو 5 دنانير يوميا، وأن صحتهم وسلامتهم تتعرض لمخاطر عدة، أهمها الغبار والدخان، والضجيج، والحرارة العالية، واستخدام أدوات ومواد كيماوية خطرة في العمل، إضافة للإيذاء النفسي والبدني، والمعاملة القاسية والإهانات المتكررة من أصحاب العمل، وأن نحو 47 % من الأطفال العاملين هم في أعمار تقل عن 14 عاما، 28 % منهم يعملون في أعمال خطرة، وأن الفئة بين 16 و17 عاما المسموح لها بالعمل في أعمال لا تشكل خطرا على سلامتهم وصحتهم وأخلاقهم، ويعمل معظمهم ساعات أكثر من المسموح به (أي أكثر من 36 ساعة أسبوعيا)، وكثير منهم يمارسون أعمالا خطرة

وبحسب الدراسة، ما تزال حالات المخالفات التي يجري ضبطها ضئيلة جدا، تصل الى 500 مخالفة، بحيث لا تتجاوز نسبتها 0.5 % من حجم عمالة الأطفال، مقارنة بعدد الأطفال العاملين، في وقت افتقدت فيه السياسات والبرامج الخاصة بالحد من عمل الأطفال، للتنسيق الفعال بين الجهات المعنية لتنفيذها، وبحسب بيانات الوزارة لقسم تفتيش الحد من عمل الأطفال والحضانات المؤسسية (الحضانات)، فقد بلغ عدد المنشآت/ الحضانات المخالفة لـ(المادة 72/أ) العام الماضي نحو 329 حضانة، في حين بلغ عدد المنشآت/ الحضانات المخالفة لـ(المادة 72/ ب) 1090 حضانة. وبلغ عدد الإنذارات الموجهة لهم 62 إنذارا، وعدد المخالفات 7 مخالفات.

الفناطسة: المساواة بالأجور ضرورة لتوفير بيئة عمل لائقة للنساء العاملات

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، أن المساواة بالأجور في بيئة العمل؛ أحد أهمّ الحقوق العمالية التي من شأنها توفير بيئة عمل لائقة للمرأة، وتعزيز مشاركتها الاقتصادية، وحمايتها من كافة أشكال التمييز بالأجور عن العمل متساوي القيمة. داعيا، إلى ضرورة ضبط المخالفات المتعلقة بالأجور بما فيها التمييز بين الجنسين بالأجر

وقال رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، في بيان صادر عن الاتحاد بمناسبة اليوم العالمي للمساواة في الأجر، إن هذه المناسبة فرصة للتأكيد على حق العمال بأجر متساوٍ كأحد الحقوق الأساسية في العمل والمكفولة بموجب التشريعات المحلية والمواثيق الدولية ذات العلاقة، حيث من حق المرأة العاملة أن تتقاضى أجرًا متساويًا مع الرجل بالوظائف والمهن التي تتساوى فيها قيمة العمل والجهد المبذول.

وأضاف الفناطسة، أنّ قانون العمل وبموجب التعديلات التي جرت في عام 2019 ، قد أضاف تعريفا للتمييز في الأجور، وهو عدم المساواة في الأجر عن كل عمل ذي قيمة متساوية دون أي تمييز قائم على الجنس، كما أنّ المادة (53) وضعت عقوبة على صاحب العمل عن أي حالة تمييز بالأجر بين الجنسين، وتتضاعف العقوبة كلما تكررت المخالفة.

وأوضح أنّ، الاتحاد العام وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني، يعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين في الحقوق العمالية، وأهمها مسألة الأجور، إلى جانب إيجاد الحلول المناسبة للأسباب التي تعمل على زيادة فجوة الأجور بين الجنسين، سيما في القطاعات التي تشهد مشاركة كبيرة من قبل النساء كقطاع التعليم الخاص

وتابع الفناطسة، "شارك الاتحاد، وضمن عضويته في اللجنة الوطنية للانصاف بالاجور، نهاية الشهر الماضي، باجتماع اللجنة العادي للجنة، حيث عرض مستجدات واحدة من التجارب الفاعلة في تعزيز المساواة في الأجور وتحديدا العاملات في المدارس الخاصة ورياض الاطفال، وبدعم من برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية من خلال الشراكة التي تجمع الاتحاد مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وجميع الأطراف ذات العلاقة"، مشيرا إلى أنّ جهود النقابة العامة للعاملين بالتعليم الخاص مستمرة من أجل ضمان تطبيق العقد بصورته الإلكترونية عبر منصة معتمدة تم إطلاقها لهذه الغاية.

وبيّن الفناطسة، أنّ النقابات العمالية المنضوية تحت مظلة الاتحاد تسعى لإدماج مسألة المساواة بالأجور بين الجنسين، وتوفير العدالة في بيئة العمل من خلال المفاوضة الجماعية وعبر عقود العمل الجماعي

الجماعي التي يتم إبرامها مع أصحاب العمل في المنشآت الاقتصادية، لافتًا الانتباه إلى أنّ المزايا المادية والمكتسبات العمالية في عقود العمل الجماعي لا تفرق بين رجل وأمراة وتسري على جميع العاملين في المنشأة.

وختم رئيس الاتحاد، " الأجر أحد أهمّ أركان علاقة العمل، وهو من حقوق العمال الاساسية، والتمييز بين الجنسين في الأجور يؤدي إلى خلق بيئة عمل غير لائقة ولا تشجع على الانتاجية، وتعطل مشاركة المرأة الاقتصادية على المستوى الوطني". مشيرًا إلى ضرورة التوعية والتثقيف بحقوق المرأة العاملة التي كفلتها التشريعات.

خلال لقاء مع مديرها الإقليمي ..

الفناطسة يشيد بدعم "فريدريـش أيبـرت" للتثقيـف العمـالي

عقد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة وبحضور مستشار الاتحاد نظام قاحوش، اجتماعا ضم كلا من المدير المقيم لمكتب الأردن- المدير الإقليمي لمكتب العراق في مؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية، سفن شقيرزنسكي، ومنسقة برامج ومسؤولة التواصل، الأنسة إسراء أبو حسين.

وجرى خلال الاجتماع، بحث أفاق التعاون المستقبلي ما بين الاتحاد العام والمؤسسة ضمن إطار الخطة الاستراتيجية المستقبلية للاتحاد. حيث وضع الفناطسة الوفد في صورة الوضع الحالي للاتحاد، ورؤيته المستقبلية كاتحاد عمالي ديمقراطي يمثل كافة عمال الوطن ويدافع عن حقوقهم ويعمل من أجل توفير عمل لائق للجميع.

وأشاد الفناطسة باستعداد المؤسسة لدعم مرحلة التثقيف والتدريب على كافة مستويات الكادر النقابي. بدوره، هنأ السيد شقرزنسكي الفناطسة؛ على انتخابه رئيسا للاتحاد العام مبديا إستعداد مؤسسة فريدريتش إيبرت على التعاون المشترك لتطبيق خطته الاستراتيجية من كافة النواحي الفنية التي تخدم من شأنها مسيرة عمل الاتحاد لتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة الاجتماعية للوصول لعمل لائق لكافة شرائح العمال.

المـــدير الاقليمـــــي لـ "العمل الدوليـــة" تؤكد اســـــتعدادها للتعاون مع اتحـــــاد العمال

عقد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، اجتماعا مع المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية د. ربا جرادات استعرض خلاله واقع العمل النقابي في الأردن، وخطة الاتحاد المستقبلية لبناء مرحلة جديدة تقوم على الشفافية والديمقراطية بهدف توفير العمل اللائق للعمال وتحسين أوضاعهم المعيشية، **وحسب بيان للاتحاد**، أثنى الفناطسة على دعم المنظمة المتواصل للاتحاد العام عبر السنوات الماضية، واستعدادها لدعم الخطة الاستراتيجية المستقبلية الهادفة لإعادة هيكلة الاتحاد العام والنقابات الأعضاء، مشيرا إلى أنّ الحركة العمالية في الأردن أمام تحدٍ كبير لحماية حقوق ومصالح العاملين، "واتحاد العمال يلعب دورا حيويا في تحسين ظروف العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي

وحسب بيان للاتحاد، أثنى الفناطسة على دعم المنظمة المتواصل للاتحاد العام عبر السنوات الماضية، واستعدادها لدعم الخطة الاستراتيجية المستقبلية الهادفة لإعادة هيكلة الاتحاد العام والنقابات الأعضاء، مشيرا إلى أنّ الحركة العمالية في الأردن أمام تحدٍ كبير لحماية حقوق ومصالح العاملين، "واتحاد العمال يلعب دورا حيويا في تحسين ظروف العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضات الجماعية، والعمل على تحسين التشريعات العمالية وتطبيقها بشكل فعال

وشدد الفناطسة، على ضرورة أن يكون الاتحاد والنقابات العمالية أكثر فعالية واستجابة لمختلف التحديات، الى جانب مواصلة العمل بشكل جاد على تحقيق التوازن بين حقوق العمال ومتطلبات السوق؛ لضمان مستقبل أفضل لطرفي المعادلة الانتاجية

من جهتها، **أعربت الدكتورة جرادات** عن سعادتها لزيارة الاتحاد، حيث تعد الأولى من نوعها، بهدف التشاور في قضايا تخدم الحركة العمالية ومنتسبيها في الأردن. مؤكدة في الوقت ذاته، استعداد المنظمة عبر مكتبها القطري في عمان للتعاون مع الاتحاد في تنفيذ خطته المستقبلية ضمن رؤية واضحة وشفافة مبنية على احترام معايير العمل الدولية ومبادئ العدالة الاجتماعية التي تضمن الحقوق وتحافظ على المكتسبات

واشتملت زيارة جردات للاتحاد، حضورَ جانب من دورة تدريبية تعقدها النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، استمرت لمدة ثلاثة أيام، بحضور نائب رئيس الهيئة الإدارية المؤقتة للنقابة د. أحمد الشوابكة، وعدد من أعضاء النقابة

وتهدف الدورة التي قدمها المدرب أسامة الدغيمات من الشركة المطورة للمنصة، إلى الإطلاع على آلية سير العمل على منصة إصدار العقد الموحد بشكله الالكتروني الجديد، وتدريب المشاركين من فريق العمل بالنقابة وأعضاء من حملة (قم مع المعلم) على استخدامها، ومناقشة الملاحظات التي طرأت خلال التطبيق العملي.

واستمعت المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية ورئيس الاتحاد لملاحظات المشاركين بالدورة، بخصوص التقدم في سير العمل على المنصة، إلى جانب تجربة حملة (**قم مع المعلم**) بالدفاع عن حقوق المعلمات والعاملات في قطاع التعليم الخاص.

"العمل الدولية" توصي بتعزيز العمل اللائق في ظل الأزمـــات بالمنطقـــة

أوصت منظمة العمل الدولية الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام بالتكاتف لتعزيز العمل اللائق في ظل الأزمات والهشاشة في المنطقة العربية.

ودعت المنظمة خلال ورشة عمل نظمتها في الأردن، إلى تلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك النساء واللاجئين والنازحين داخليا في إطار "نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام".

وجمعت منظمة العمل الدولية وأكاديمية نكسوس أصحاب المصلحة من المنطقة العربية وخارجها لتعزيز الاتساق في مجال التوظيف والحماية الاجتماعية في ظل الأزمات والهشاشة في المنطقة العربية، وذلك في فعالية ممولة من حكومة السويد.

ويشير مصطلح "نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام" للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والفاعلة في مجال السلام التي تعمل معاً بشكل متماسك لتلبية احتياجات الناس، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات، وتعزيز التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود في المناطق الهشة والمتضررة من النزاعات، والمضي قدماً نحو السلام المستدام.

وقالت نائبة المدير العام لمنظمة العمل الدولية سيليست دريك، "بينما نواجه الأزمات التي تؤثر على المنطقة العربية حاليا، فإن الحاجة لزيادة التنسيق بين الدعم الإنساني والتعاون الإنمائي وبناء السلام لم تكن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى".

بدورها أوضحت المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية ربا جرادات، أن المنطقة العربية، كما هو الحال في معظم أنحاء العالم، كان للأزمات المتكررة والمتنامية الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأوبئة آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة.

وأوضحت جرادات أنه بين عامي 2019 و2023، ازدادت البطالة في الدول العربية بنسبة 14.8 %، وارتفعت نسبة الشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التدريب بنسبة 9.8 %، بينما ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 36.5%.

وأشارت إلى أنه على مدى العقد الماضي حشدت منظمة العمل الدولية 60 مليون دولار في عملها وبرامجها في الدول العربية التي تواجه صراعات مسلحة، و307 ملايين دولار في البلدان التي تواجه نزوح السكان.

من جهتها قالت المديرة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي للدول العربية، باربرا مانزي "إن عند الانخراط في العمل الإنساني، علينا أن نوفر للأشخاص في الفئات السكنية المتضررة فرصاً لإعادة التكيف وتحقيق تطلعاتهم".

وقالت نائبة رئيس قسم التعاون الإنمائي الإقليمي بسفارة السويد في عمّان، كريستينا ساندبرغ، "إن التوعية وبناء القدرات حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وجمع الجهات الفاعلة معًا لفهم أدوارهم ومهامهم ونقاط قوتهم أمر بالغ الأهمية لمواجهة التحديات وتمكين السكان المتضررين من الابتعاد عن حالة الضعف. وتمثل ورشة العمل هذه بداية الجهود في هذا الاتجاه".

اتحـــــاد العمال يلتقي وزير العمل والفناطســـــة: نطالـــب بسحب تعديلات قـــانون العمل

التقى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، وزير العمل خالد البكّار بحضور أمين عام الوزارة فاروق الحديدي.

وحسب بيان للاتحاد، قال الفناطسة خلال اللقاء، الذي قدم خلاله التهنئة لوزير العمل، إن اتحاد العمال يتطلع إلى إقامة علاقة شراكة حقيقية مع الوزارة والتعاون بما يخدم المصلحة العامة، ويرتقي بواقع العمال الاقتصادي والمعيشي، إلى جانب توفير البيئة التشريعية التي تحمي حقوقهم وتعزز معايير العمل اللائق وتحافظ على علاقات عمل متوازنة في سوق العمل.

وطالب الفناطسة، وزير العمل بسحب التعديلات الأخيرة التي طرأت على قانون العمل وفتح حوار موسع حولها، قبل أن تذهب إلى مجلس النواب، داعيا إلى ضرورة إجراء مراجعة شاملة لقانون العمل بصورة متكاملة وليست مجتزأة

ولفت الفناطسة الإنتباه، إلى ضرورة التعاون من أجل إعادة تفعيل معهد الثقافة العمالية، وإطلاقه بحلة جديدة وتحت إشراف الاتحاد وتوفير الدعم اللازم ليقوم بدوره في نشر الثقافة العمالية والوعي النقابي بين العمال. مرحبا، في الوقت ذاته، **بزيارة الوزير البكار** وطاقم الوزارة إلى الاتحاد لطرح عدد من القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك ومناقشتها بحضور رؤساء النقابات العمالية.

وثمن الفناطسة تعاون وزارة العمل الدائم في متابعة القضايا العمالية والتدخل بحل النزاعات العمالية، سيما **مدير مديرية علاقات العمل عدنان الدهامشة، ورئيس قسم العمل خليل أبو الفيلات.**

بمشاركة خبراء منظمة العمل الدولية
ورشـــة عمل لمناقشـــة الخطـــة الاســـتراتيجية لاتحـــاد العمال

عقد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ورشة عمل لمناقشة الخطة الاستراتيجية للسنوات الثلاث القادمة، والتي جاءت تحت عنوان "الاتحاد العام والنقابات العمالية في ظل التحول: جادّون من أجل التغيير"، بمشاركة رؤساء وأعضاء هيئات إدارية في النقابات العمالية، وحضور المنسقة القطرية لمكتب منظمة العمل الدولية بالأردن آمال موافي، وخبراء ومديرين لمشاريعها في الأردن

وحسب بيان صحافي للاتحاد، أكدّ رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، في كلمة الافتتاح، أنّ الخطة الاستراتيجية تأتي ترجمة لتوجّهات الاتحاد التي أعلن سابقا؛ منذ بدء المرحلة الجديدة التي يشهدها من مسيرة عمله، إنطلاقا من رؤية مختلفة بالعمل، ونهج يقوم على الإصلاح والتحديث، إذ أنّ الخطة ستحكم عمل الاتحاد في المرحلة القادمة بشكل منظّم ومؤسّسي، وفق مبادئ الحوكمة والديمقراطية النقابية، انسجاما مع مشروع الدولة الأردنية في التحديث الذي جاء برؤية ملكية سامية.

وأضاف الفناطسة، "سنعمل على نفض الغبار عن أكبر مؤسسة مجتمع مدني في الأردن، تمثل ما يزيد عن مليون ونصف عامل، هم عصب الانتاج والاقتصاد، والشريحة الأكبر في المجتمع، ويستحقون خير تمثيل من منظمة عريقة عمرها 70 عاما، وكان لها إسهامات كبيرة على المستوى المحلي، وحضور وتأثير على المستوى العربي والدولي، الأمر الذي يتطلب إصلاحات شاملة كي تكون فاعلة في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية وتجعل صوت العمال قويا ومؤثرا بها، وشريكا فاعلا في بناء مسيرة الوطن".

من جهتها، أكدت موافي دعمها لجهود الاتحاد في الاصلاح والتحديث من خلال خطة استراتيجية ترسم شكل المرحلة القادمة من مسيرة عمله، وتقوم على مرتكزات ومبادئ العمل النقابي الديمقراطي وفق معايير العمل الدولية، ومواثيق واتفاقيات منظمة العمل الدولية، معربة أملها بترجمة الخطة إلى برنامج عمل محدد الاهداف يتضمن مؤشرات قابلة للقياس، مشيرة إلى دعم المنظمة لجهود الاتحاد في هذه الاتجاه والتعاون من أجل إنجاح تنفيذ الخطة.

وتضمنت الورشة عرضا بعنوان "واقع سوق العمل الأردني ومستقبل العمل (المتغيرات الديمغرافية والتكنولوجية والمناخية) ودور الحركة النقابية"، قدمه مستشار الاتحاد نظام قاحوش، ودار نقاش من المشاركين حول أبرز المحاور التي تضمنها، وما المطلوب من النقابات العمالية في مواجهة التحديات التي تفرض نفسها على سوق العمل، والعقبات التي تواجه العمال وتؤثر على بيئة العمل في ظل الأنماط الجديدة التي ظهرت بفعل التحول التكنولوجي والمناخي

وقدم رئيس مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية أحمد عوض، ورقة بعنوان "مقترح لإصلاح الاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن" تقدم تصورا واضحا، وإطارا عاما، لتطوير خطة استراتيجية شاملة لمدة ثلاث سنوات باستخدام نهج تشاركي يشمل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء النقابات، العمال، الخبراء، والشركاء الاجتماعيين.

وجاءت الورقة التي وافق عليها المكتب التنفيذي للاتحاد، وقدم المشاركون ملاحظات حول أبرز ما جاء فيها، ضمن أربعة محاور رئيسية هي: الإطار الاقتصادي والسياسي، السياق وأهمية الإصلاح، البنية المؤسسية والنظرة الى المستقبل، العلاقات الخارجية للاتحاد، القدرات النقابية للاتحاد العام والنقابات.

وأوصت الورقة بعدة بنود أهمها: تطوير وتنفيذ خطة عمل تتضمن مراحل مفصلة، جداول زمنية، ومسؤوليات محددة بوضوح لكل جزء من الاستراتيجية، وإعادة هيكلة الاتحاد العام للنقابات والنقابات الأعضاء لتعزيز قدراتهم التفاوضية مع الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك الحكومة وأصحاب العملإ، وإنشاء نظم إدارية ومالية تلتزم بمعايير الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك إنشاء وحدات متخصصة مثل الموارد البشرية، المالية، والمشتريات.

كما أوصت، بتطوير وتنفيذ نظام تدقيق داخلي لإجراء تدقيقات منتظمة ومستدامة للعمليات المالية، مما يضمن الامتثال للمعايير المحاسبية والمالية، وتنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، مما يعزز استقلالية الاتحاد العام للنقابات. إلى جانب تطوير خطة تدريب نقابية شاملة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، مصممة لتشمل مستويات متعددة وتتناول مجالات متنوعة.

وجاء في توصيات الورقة، ضمان إدماج المرأة في المناصب القيادية من خلال برامج تدريبية مستهدفة، وإعادة إنشاء معهد الثقافة العمالية لتقديم التدريب المستمر والمتقدم لأعضاء النقابات. والدعوة لتعديل قانون العمل الأردني ليتماشى مع المعايير الدولية للعمل، وإزالة الشروط التي تعوق تشكيل النقابات.

وأوصت كذلك، بإنشاء آليات واضحة للتفاوض والحوار الاجتماعي بدعم من لجان متخصصة وخبراء. وتطوير سياسات محددة للاتفاقيات الجماعية تضمن تحقيق فوائد إضافية للعمال تتجاوز ما تنص عليه التشريعات العمالية. وإنشاء آليات مؤسسية للتشاور، التعاون، والتضامن بين النقابات الأعضاء. وتنظيم حملات ومشاريع مشتركة بين النقابات العمالية تهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة وتحسين ظروف العمل عبر القطاعات.

كما أوصت بتعزيز الديمقراطية الداخلية للنقابات من خلال تحسين عمليات الانتخابات وتفعيل الجمعيات العامة للنقابات. وتطوير خطة شاملة للاتصال والإعلام لتعزيز رؤية الاتحاد العام والنقابات ووصوله إلى الجمهور، وإعادة إنشاء وتحديث الموقع الالكتروني للاتحاد العام للنقابات وإنشاء تطبيقات رقمية ووسائل إعلام أخرى لتحقيق أهداف الاتحاد حسب الحاجة. وتخصيص خط ساخن لاستقبال الشكاوى لتعزيز التواصل مع العمال وبناء الثقة.

اتحـــاد العمال: خطاب جلالـــــة الملك في الأمم المتحـــــدة يوضـــــح حقيقـة الإجرام الإسرائيلي

(رسائل واضحة توضح حقيقة الإجرام الاسرائيلي وتختبر ضمير العالم)

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، أنّ خـــطاب جلالة الملك عبداللـــه الثاني خلال اجتمـــاع الجمعية العامـــة للأمم المتحدة، يضع المجتمع الدولي والمؤسســـــات التابعة للأمم المتحدة، أمـــام مسؤولياتها القانونيـــة، وواجبها الأخلاقي والأنساني، تجـــــــاه العدوان الإســـرائيلي على الشـــــعب الفلسطيني والأزمـــة الإنسانيـــة المســـتمرة في قطاع غـــزة منذ نحو عام وتطورتها الاقليمية التي طالت الشقيقة لبنان.

وقـــال رئيس الاتحـــاد خالد الفناطســـة، إنّ جلالة الملك تحدث بكل جرأة وشجاعـــة، وبملامح غاضبـــة حول الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي والجرائم البشعة التي تهدد أمن المنطقـة، وتختبر ضمير العالم في مساندة الحقوق الفلسطينية ووقف المجزرة الانسانية بحق الاشقاء في قطاع غزة. مضيـفا أنّ جلالته أعاد التأكيد على موقف الأردن الرافض لمشاريـرع تهجير الفلسطينيين عن أراضيهم، وفكرة الوطن البديل.

وأوضح أنّ الرســائل التي تضمّنها الخطاب الملكي واضحة لا لبس فيهـا، وتوضّـح وحشية الاحتلال الاسرئيلي الذي يواصـــل حرب الإبـــادة بحق أبنـــاء الشعب الفلسطيني ويرتكب مجازر بشعة، وجرائم حرب بحق الانسانيـة، مشيرا إلى أنّ جلالته ربط الثقـــة بالنظام الدولي، ومبادئ الأمم المتحدة بالوضـــع الراهن، والتي بدأت تفقد مصداقيتها بفعل تجـــاهل حقـــوق الشعب الفلسطيني المظلوم، وعدم القدرة على فرض العدالـــة الدولية.

وأشار الفناطسة إلى أنّ، الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وجميع النقابات العمالية المنضوية تحت مظلته، تثمن الدور الكبير لجلالـــــة الملك، ومواقف جلالته المتقدمة وحراكـــه المستمر وجهوده المتواصلة على الصعـــيد الاقليمي والـدولي؛ من أجل كشف زيف الرواية الصهيونيـــة ودعم وإسناد القضية الفلسطينة، مؤكدا أنّ اتـــحاد العمال ومن يمثلـهم من عمال الوطن كافة، يقفون خلف جلالتـــــه ويدعـمون مواقفه ازاء العدوان الاســرائيلي على قطاع غزة وعلى لبنان الشقيقة.

اتحاد العمال: الاعتداء الغاشم على لبنان يؤكـــد همجيـــة الاحتـــلال

في ظل الاحداث الجارية والتطورات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، حيث توسعت دائرة العدوان الصهيوني على غزة، ليشمل دولة عربية شقيقة، يعلن الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وباسم عمال الوطن كافة، عن أصدق مشاعر التضامن مع الأشقاء في لبنان جراء العدوان الصهيوني الغاشم، والذي أدى إلى سقوط مئات الشهداء والجرحى، بسبب القصف الهمجي والغارات الاسرئيلية التي تستهدف المواطنيين الأبرياء في عدد من المناطق سيما البلديات في جنوب لبنان.

إنّ العدوان الآثم الذي يستهدف دولة عربية شقيقة دون أدنى احترام للحقوق الانسانية والمواثيق الدولية؛ يمثل خطوة اسرائيلية جديدة تؤكد همجية هذا العدو الغاشم الذي ما زال يستمر في حرب الابادة، وتدمير مظاهر الحياة ويمارس أبشع أشكال القتل والعنف والتدمير بحق الاشقاء في فلسطين وقطاع غزة الصامد.

إن اتحاد العمال، وهو يعرب عن وقوفه إلى جانب الأشقاء في لبنان، وتضامنه مع الشعب اللبناني سيما الأشقاء في الاتحاد العمالي العام، وأبناء الحركة النقابية. يؤكد دعمه لموقف جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين من هذا الظرف العصيب الذي يمر به لبنان، حيث أعلن جلالته عن وقوفه المطلق مع لبنان وأمنه وسيادته وسلامة مواطنيه، الأمر الذي يؤكد عمق العلاقات التي تجمع بين البلدين الشقيقين، والتي تحتم على الأردن هذا الموقف النبيل.

يشدد اتحاد العمال، على ضروة التحرك الدولي وحشد موقف عربي صلب يضع حدا لهذه الغطرسة الصهيونية، لوقف العدوان الإسرائيلي على الاشقاء هناك، كما أنه يدعم جهود الأردن الرامية إلى وقف التصعيد في المنطقة، والتحذير بشكل مستمر من توسيع دائرة العنف والحرب الأمر الذي يهدد الأمن والسلم في المنطقة ويهدد سلامة الشعوب العربية والدول المحاورة.

كما يتقدم الاتحاد بأحر التعازي والمواساة لأهالي الشهداء، داعيا المولى القدير أن يرحمهم، ويمنّ على المصابين بالشفاء العاجل، مؤكدا أن الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان لن تصمد أمام عزيمة الشعب اللبناني وتصميمه على تجاوز آثار الأحداث الصعبة التي يشهدها، معربا عن أمله بعودة الأمن والاستقرار للبلاد.

المديرة الإقليمية لـ"العمل الدولية": تغطيـــة الحمايـــة الاجتماعيـــة منخفضة عربيا

جرادات: اللاجئون يضغطون كثيرا على سوق العمل

قالت المديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية، د. ربا جرادات، إن وجود عدد كبير للاجئين بالأردن، فرض ضغطاً كبيراً على سوق العمل وأنظمة الحماية الاجتماعية.

وبينت جرادات في مقابلة مع "الغد"، أن العديد من العمال غير الرسميين بالأردن يواجهون ظروف عمل سيئة، مشيرة الى أن منظمة العمل الدولية في الأردن تعمل على خلق فرص عمل وضمان الحماية الاجتماعية لجميع العمال وإضفاء الطابع الرسمي.

وتابعت: ويتم ذلك عبر العمل مع الحكومة ومنظمات أصحاب العمل والعمال لخلق فرص عمل، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز ممارسات التوظيف العادلة، وضمان احترام حقوق العمال.

وأوضحت جرادات أن العمل اللائق، الذي يتضمن الأجور العادلة وظروف العمل الآمنة والحماية الاجتماعية، يسهم في كسر "الحلقة المفرغة" التي تؤدي فيها البطالة وظروف العمل السيئة إلى تأجيج الصراعات ودفع الناس إلى وظائف غير رسمية وغير آمنة، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

وبينت أن منظمة العمل الدولية تهدف عبر توفير فرص العمل، لا سيما للفئات الأكثر ضعفا مثل الشباب والنساء واللاجئين والنازحين، إلى منع الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ما يقلل من احتمال نشوب النزاعات عبر معالجة المظالم وتعزيز الثقة بين مختلف الفئات الاجتماعية وخلق بيئة أكثر عدلاً واستقراراً.

ومن الأمثلة الجيدة على عمل المنظمة في هذا الصدد في المنطقة، هو برنامج "آفاق" التي تموله حكومة هولندا.

وأوضحت أنه عبر هذه المبادرة، تتعاون منظمة العمل مع شركاء مثل مؤسسة التمويل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، البنك الدولي، لتحسين فرص الحصول على العمل والحماية الاجتماعية والتعليم للاجئين والمجتمعات المضيفة.

وحول التعامل خلال الأزمات مع قضايا التوظيف وحقوق العمل والحماية الاجتماعية، قالت جرادات إنه في الأساس، تتطلب معالجة قضايا التشغيل وحقوق العمل في حالات الأزمات نهجاً شاملاً يوازن بين الاحتياجات الإنسانية الفورية والأهداف الإنمائية طويلة الأجل.

وأضافت جرادات أن منظمة العمل الدولية، تسعى عبر عملها في مجال السياسات والشراكات والبرامج، لضمان أن يكون العمل اللائق في صميم هذه الجهود، لتعزيز السلام والاستقرار والمرونة الاقتصادية في الأردن والدول العربية وجميع أنحاء العالم.

وهذا بالطبع ليس بالمهمة السهلة، بحسب جرادات، وخاصة في منطقتنا التي تواجه تحديات عديدة، من ضمنها النزاعات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي والتقلب الاقتصادي، لا سيما في أماكن مثل الأرض الفلسطينية المحتلة وسورية واليمن ولبنان والأردن

وتكشف أرقام منظمة العمل الدولية أنه في الفترة ما بين عامي 2019 و2023، ازدادت البطالة في الدول العربية بنسبة 15 % تقريبا، وارتفعت نسبة الشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التدريب بنسبة حوالي 10 %، بينما ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 36.5%.

كما تعتبر مشاركة الإناث في سوق العمل في المنطقة من بين أدنى المعدلات على مستوى العالم.

إلى ذلك، أضافت جرادات أنه ما تزال تغطية الحماية الاجتماعية منخفضة في الدول العربية، حيث لا تغطي سوى 30 % من السكان، ويؤدي الافتقار للحماية الاجتماعية، لا سيما للفئات السكانية الأكثر ضعفا في المجتمع مثل النساء والشباب والعمال غير الرسميين، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وإعاقة المرونة الاقتصادية. وهذا مدعاة للقلق، لا سيما وأن المنطقة معرضة لبعض أشد عواقب الأزمة المناخية وتواجه نزاعات ونزوحاً طال أمدها.

وفي التعامل مع قضايا التشغيل وحقوق العمل والحماية الاجتماعية أثناء الأزمات في منطقة الدول العربية، قالت جرادات: يرتكز نهج منظمة العمل الدولية على تعزيز العمل اللائق كطريق للسلام والاستقرار، وخلق فرصه، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبناء أنظمة حماية اجتماعية مستدامة تضمن حماية جميع العمال أثناء الأزمات وبعدها، وبذلك، تهدف المنظمة لكسر حلقة الصراع والبطالة، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

ورأت جرادات أن "الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام" يشير لعمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي والسلام معًا بشكل أكثر اتساقًا لتلبية احتياجات الناس والتخفيف من المخاطر.

وفي المنطقة العربية، هناك اعتراف متزايد بهذا الأمر كجدول أعمال مهم، من الأمثلة الجيدة على ذلك التنسيق المترابط في مجال الحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أمضى الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي العاملون في برامج المساعدة الاجتماعية العامين الماضيين في بناء آليات تنسيق مبتكرة تتماشى مع نهج الترابط.

ولفتت إلى أنه ومنذ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، كان من الممكن أن تضع الحرب في غزة وما تلاها من تدهور في الضفة الغربية حدًا نهائيًا لـ"طريقة العمل الجديدة" هذه، ولكن بدلًا من ذلك، يعمل الشركاء على تسريع الجهود الرامية لزيادة المواءمة بين جداول الأعمال الإنسانية والإنمائية.

وأكدت جرادات إلى أن عمل منظمة العمل يستند على مبدأ أن تحقيق العدالة الاجتماعية عبر العمل اللائق

وأضافت: في أوقات الأزمات مثل النزاعات والكوارث الطبيعية والنزوح القسري، تركز منظمة العمل الدولية على خلق فرص العمل اللائق وتعزيز الحماية الاجتماعية وتشجيع الحوار الاجتماعي بين الحكومات والعمال وأصحاب العمل، وتقلل هذه التدابير من دوافع النزاع مثل البطالة وعدم المساواة وانعدام الحماية الاجتماعية، مع تعزيز الحوار الاجتماعي والتماسك الاجتماعي.

صحيفة (الغد)

وزير العمل يلتقي رئيــس وأعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

الفناطسة: تعديل قانون الضمان الاجتماعي وقانون وزارة العمل ضرورة

البكار: العمل النقابي ضرورة ورافعة من روافع اي دولة

البكار: المرحلة المقبلة مرحلة حوار بناء ومنظم مع كافة الشركاء

البكار: النزول إلى الميدان أولوية ولا ترحيل للمشاكل

البكار: منفتحون لاستقبال ملاحظات حول القانونين المعدلين للعمل والضمان الاجتماعي

بحث **وزير العمل الدكتور خالد البكار مع رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات عمال الأردن** في مقر الاتحاد، التحديات التي تواجه العمال في سوق العمل

وأكد البكار، خلال اللقاء، الذي حضره **رئيس الاتحاد خالد الفناطسة ورؤساء النقابات العمالية**، حرص الوزارة على بناء شراكة حقيقية مع الاتحاد والنقابات الممثلة للعمال والبناءعلى ما تم إنجازه سابقا وبما يحافظ على الحقوق العمالية

وأضاف أنه بناء على كتاب التكلف الملكي السامي للحكومة وتوجيهات رئيس الوزراء سيكون النزول إلى الميدان أولوية لتلمس احتياجات المواطنين والعمل على إيجاد حلول للمشاكل وعدم ترحيلها

وأشار البكار إلى أن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة حوار بناء ومؤطر ومنظم مع كافة شركاء الوزارة للتوصل إلى توافقات تحقق التوازن بين أطراف الإنتاج الثلاثة "**عمال وأصحاب عمل وحكومة**"، مؤكدا أن القرارات التي ستتخذ لن تكون أحادية ولا ارتجالية من طرف واحد، لأن الهدف توفير بيئة عمل لائقة في سوق العمل وتوفير فرص عمل للاردنيين

وحول مشروعي القانونين المعدل لقانوني العمل والضمان الاجتماعي بين الوزير أنهما قيد الإجراء ولا يوجد ما يمنع من استقبال اي ملاحظات لتجويد النصوص وفي حال إقرارهما من مجلس الوزراء سيتم ارسالهما إلى مجلس النوابوحول رفع الحد الأدنى للأجور أكد البكار أن الوزارة ملتزمة بما تحقق سابقا وسيكون هناك حوار في الشهرين المقبلين مع أطراف الإنتاج ليصار إلى رفع الحد الأدنى للأجور العام المقبل

وفيما يتعلق بمطالب الاتحاد قال البكار"إن مطالب الاتحاد والنقابات العمالية مقدرة وستدرسها الوزارة بعناية لتحقيق المصلحة العامة للجميع"، مضيفا أن الوزارة حريصة على أن تكون جهودها مع كافة الشركاء بما يحقق التوازن بين كافة الأطرافوشدد الوزير خلال اللقاء على أن الجميع خلف جلالة الملك عبد الله الثاني والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية لحماية أمن واستقرار الأردن، لافتا إلى أن الحكومة تتماهى مع توجهات جلالة الملك بالحفاظ على أمن واستقرار المملكة

بدوره استعرض رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة كافة مطالب الاتحاد والنقابات العمالية ومنها إعادة النظر بالتعديلات المقترحة على قانوني العمل والضمان الاجتماعي وموضوع الحد الأدنى للأجور، بما يتناسب مع الأوضاع الجارية من ارتفاع تكاليف المعيشة، إضافة إلى تفعيل المادة 13 من قانون العمل التي تنص على صاحب العمل أن يشغل من العمال ذوي الإعاقة النسبة المحددة في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

وطالب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن المهندس خالد الفناطسة، بضرورة تعديل قانون الضمان الاجتماعي وقانون وزارة العمل مشيراً إلى أهمية إعادة النظر في الحد الأدنى للأجور، بما يتناسب مع الأوضاع الجارية من ارتفاع تكاليف المعيشة. كما طالب الفناطسة بضرورة تفعيل المادة 13 من قانون العمل التي تنص على صاحب العمل أن يشغل من العمال ذوي الإعاقة النسبة المحددة في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة النافذ ووفق الشروط الواردة فيه، وأن يرسل إلى الوزارة بياناً يحدد فيه الأعمال التي يشغلها وأجر كل منهم

وتنص المادة (25 هـ) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 على عدم الإخلاء بما يتطلبه العمل أو الوظيفة من مؤهلات علمية أو مهنية، وتلتزم الجهات الحكومية وغير الحكومية التي لا يقل عدد العاملين والموظفين في أي منها عن 25 ولا يزيد على 50 عاملاً بتشغل شخص واحد على الأقل من أصحاب الإعاقة ضمن شواغرها، وأذا زاد عدد العاملين على 50 عاملاً تخصص نسبة 4 في المئة من شواغرها للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لما تقرره وزارة العمل

الضيوف

عاجل
المتحدث باسم أنصار الله: نفذنا عملية عسكرية في عمق
الكيان الصهيوني بـ 3 صواريخ مجنحة من نوع القدس

الفناطسة مهنئا المعلمين:
بيئــة العمل اللائق تمكّن المعلم من أداء رســـالته النبيلة

أكد رئيس الهيئة الإدارية المؤقتة للنقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، أن توفير بيئة عمل لائقة في المؤسسات التربوية والتعليمية في قطاع التعليم الخاص، وحماية الحقوق العمالية، والحفاظ عليها بموجب التشريعات الناظمة؛ تمكّن المعلم من أداء رسالته النبيلة، ودعم العملية التعليمية على مستوى الوطن.

وأضاف الفناطسة، في بيان، قدم خلاله التهنئة للمعلمين والمعلمات بمناسبة اليوم العالمي للمعلم، أن حماية حقوق المعلم الأساسية في الأجر العادل والضمان الاجتماعي، وشروط العمل، وسائر البنود التي نص عليها العقد الموحد، والذي يسري على العاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال؛ ينعكس إيجابا على أداء المعلم ومستوى إنتاجيته، والوفاء برسالته النبيلة في التربية والتوجيه، وغرس القيم والأخلاق، وتخريج جيل ينتمي لتراب الوطن ويحافظ على المنجزات، ويشارك في مسيرة نهضته.

وأوضح الفناطسة، أنّ جهود النقابة مستمرة بشأن إنجاح مشروع أتمتة العقد الموحد، الذي جرى اعتماده بديلا عن العقد الورقي منذ هذا العام الدراسي، سيما معالجة الملاحظات التي ظهرت عند تطبيق النظام بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة كوزارة العمل، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، وإدارة التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم.

وتابع، أنّ العقد الالكتروني يمثل خطوة عملية ونوعية، من شأنها حماية الحقوق العمالية، وتوفير بيئة عمل لائقة للعاملين في القطاع، ومعالجة التجاوزات القانونية التي يتعرضون لها، والانتهاكات العمالية الواسعة بحقهم؛ سيما من شريحة المعلمات، مشيداً بدعم برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، وتعاون كافة الشركاء الوطنيين في تطبيق أتمتة العقد الموحد.

وشدد، على ضرورة أن تبادر المدارس الخاصة ورياض الأطفال بالتسجيل على المنصة المعتمدة لإصدار العقود الموحدة للعاملين لديها، إذ أنها الخيار الوحيد ولا بديل عنها؛ في إصدار عقد العمل محدد المدة الذي ينظم العلاقة بين المدارس الخاصة من جهة، والمعلمين وكافة العاملين من جهة أخرى.

وأشار الفناطسة إلى أنّ، يوم المعلم مناسبة تحمل معاني عظيمة، وهي فرصة للتأكيد على حقوق المعلمين والمعلمات، وضرورة احترامها، وعدم السماح بالتجاوز عليها بأي شكل من الأشكال، ولذا فإنّ النقابة مستمرة في أداء دورها بالدفاع عن حقوق معلميها، وتحقيق مكتسبات لهم، وتوفير معايير العمل اللائق وفق الأدوات القانونية، والشراكة التي تجمعها مع الأطراف ذات العلاقة والمؤسسات الداعمة.

الفناطسة: تعديلات قانون العمل تضمّنت مواد تهدّد معايير العمل اللائق

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، أن توفير معايير العمل اللائق في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية يسهم بشكل مباشر في النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز عجلة الإنتاج في شتى القطاعات، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن.

وأضاف رئيس الاتحاد خالد الفناطسة في بيان صحافي بمناسبة اليوم العالمي للعمل اللائق الذي يصادف في السابع من شهر أوكتوبر من كل عام، أن هذه المناسبة تأتي للتأكيد على حق العمال في الحصول على فرص عمل لائقة تكفل الفرص المتساوية للجميع، وبما يسهم في تحقيق دخل عادل لهم، ويحقق الأمان والاستقرار في مكان العمل، ويوفر لهم الحماية الاجتماعية وظروف عمل آمنة

وأوضح الفناطسة أنّ التعديلات المطروحة على قانون العمل، بعضها إيجابي، ولكنها تضمّنت مواد تهدّد معاير العمل اللائق، وتؤثر سلبيا على بيئة العمل، الأمر الذي يلحق الضرر بمنظومة الاقتصاد الوطني، وأداء النشاطات الاقتصادية، مشيرا إلى موقف الاتحاد برفض التعديلات، وإعادة دراسة قانون العمل بشكل شمولي يعزز معايير العمل اللائق ولا ينتقص منها

ولفت الفناطسة، إلى دور رؤية التحديث الاقتصادي التي جاءت بتوجيهات ملكية سامية، وأهميتها بخلق فرص عمل مستدامة ولائقة؛ تسهم بخفض معدلات البطالة المرتفعة، وتؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأبناء الوطن جميعا، مبينا أن العمل اللائق هو الطريق لعلاج مشكلة البطالة، إذ أنه يوفر الظروف والشروط التي تنسجم مع التشريعات المحلية والدولية التي صادق عليها الأردن.

وأشار الفناطسة، إلى أهمية الأجر ضمن شروط العمل اللائق، وضرورة أن تكون الأجور عادلة وتحقق للعمال سبل العيش الكريم، ولا تساهم في زيادة مشكلة الفقر؛ مؤكدا ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور إلى 300 دينار على الأقل بعد مرور 5 سنوات تقريبا على بقائه ثابتا عند 260 دينارا، إذ لم تجري زيادة عليه خلال السنوات الماضية بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، ما يجعل رفعه "حقا وجوبيا".

وبيّن الفناطسة، التأثير الايجابي لخطة الاتحاد الاصلاحية للنهوض به والتي تشمل النقابات العمالية المنضوية تحت مظلته، ودورها بتعزيز معايير العمل اللائق، إذ أن إصلاح الأطر التنظيمية التي تحكم العمل النقابي لها دور بالارتقاء بآليات عمل ومنهجيات النقابات من خلال المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات العمل الجماعي التي تهدف إلى تحسين ظروف العمل وشروطه، كالأجور، وساعات العمل، والصحة والسلامة المهنية، ومكافحة التمييز وغيرها.

طالبت بصرف غلاء معيشة لعمال الوطن

نقابة البلديات تقدم مطالب للأمانة

قدمت اللجنة المؤقتة للنقابة العامة للعاملين في البلديات وأمانة عمان الكبرى، عددا من المطالب العمالية إلى أمانة عمان، داعيةً إلى تحديد موعد لعقد اجتماع مشترك خلال مدة أقصاها أسبوعين، لبحثها، وفق ما نصت عليه أحكام قانون العمل.

وحسب كتاب، وجّهه رئيس اللجنة المؤقتة للنقابة خالد أبو مرجوب، إلى أمين عمان د يوسف الشواربة، تضمنت المطالب العمالية، صرف زيادة لكافة العاملين في نظام المياومة بواقع 30 دينار شهريا بدل غلاء معيشة، وصرف بدل خطورة عمل بقيمة 30 دينار شهريا بسبب الظروف الصعبة التي يتعرض لها العاملين في الميدان صيفا وشتاءا.

واشتملت المطالب، على إعادة العمل بصندوق الخدمات الاجتماعية في النقابة على أن تكون إدارته والإشراف عليه بالاشتراك بين الطرفين وصرف كافة المبالغ التي تم اقتطاعها من العمال للصندوق من تاريخ إيقاف العمل فيه. إلى جانب تحويل اشتراكات العاملين في عضوية النقابة من تاريخ إيقافها حيث أنها حق مكتسب للنقابة.

وبموجب الكتاب، طالبت النقابة، أمانة عمان، بالالتزام بما نص عليه قانون العمل بخصوص العمل الإضافي والعمل المرن والإجازات بكافة أنوعها وساعات العمل اليومية. وشمول كافة العلاوات الممنوحة للعاملين ضمن إجمالي الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي.

وجاء في كتاب المطالب، "عدم اللجوء إلى إجبار العاملين بنظام المياومة للتقاعد المبكر دون رغبة منهم علما بأن التقاعد المبكر اختياري لمن يرغب حسب ما نص عليه قانون الضمان الاجتماعي وعدم اللجوء لهيكلة الموظفين بحجة الترشيق والترشيد، لما فيه مس بالأمن الوظيفي للعاملين.

وأشار الكتاب، إلى أن آخر عقد عمل جماعي جرى توقيعه بين الأمانة والنقابة كان بتاريخ 24/4/2019، داعيا، إلى ضرورة النظر بعين المسئولية لمطالب العمال، التي تحتم علينا جميعا دعمهم والوقوف معهم، بعد مرور أكثر من خمس سنوات على آخر عقد جماعي.

وأوضحت النقابة، أنها تسعى دائما لحماية منتسبيها وتحسين ظروفهم من العاملين في قطاع البلديات وأمانة عمان، وأنها المظلة القانونية للعاملين في هذا القطاع.

الفناطســـة يشارك في ندوة

تعزيز دور النقابات العربية في تحقيق العدالة الاجتماعية

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة في ندوة اجتماع الاتحاد العربي للنقابات تحت عنوان "تعزيز دور النقابات العربية في تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية" رفيعة المستوى، بمشاركة الأمناء العامين ورؤساء المنظمات النقابية الأعضاء بالاتحاد العربي للنقابات."

وشدد المشاركون على ضرورة ترسيخ أسس العدالة الاجتماعية بالمنطقة العربية الذي يعتبر الهدف الأسمى للنقابات العربية ومدخلا أساسيا لترسيخ مناخ اجتماعي شامل في منطقة تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية جسيمة بالإضافة إلى ما تشهده من أحداث وتغييرات عميقة باتت تستوجب استنهاض كل القوى الحية في المنطقة وفي مقدماتها النقابات من أجل التصدي للتهديدات التي تواجه المنطقة

وأكد المشاركون على أن محور العدالة الاجتماعية تم اعتماده مبدأ وهدفا كونيا خلال السنوات القادمة وضمن هذا الاطار فقد تم تأسيس التحالف الدولي للعدالة الاجتماعية في إطار منظمة العمل الدولية وهو تجمع ثلاثي مفتوح لنقاش واعتماد منهجيات دولية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وناقش المشاركون الخطوط العريضة للدراسة المعمقة التي ينجزها الاتحاد العربي للنقابات تحت عنوان "من أجل أجندة نقابية عربية لتحقيق العدالة الاجتماعية" كما تناولت الأجندة وضع خطة عمل للاتحاد العربي للنقابات لسنة 2025 حول نفس الموضوع.

الخدمات العامة: تخفيض "بدل الخدمة" ألحق ضررا كبيرا بأجـــور عمال القطاع السياحي

أبو مرجوب: ظـــروف عمال القـــطاع السياحي في تراجع مستمر بسبب قرار حكومي

طالبت النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزراة السياحة بضرورة إعادة "بدل الخدمة" في القطاع السياحي إلى 10 % بعد مضي نحو 4 سنوات على قرار تخفيضها إلى 5% ، بموجب قرار حكومي نظرا لتداعيات جائحة كورونا.

وقال رئيس النقابة خالد أبو مرجوب في بيان صحافي، إن العاملين في المنشآت السياحية من فنادق ومطاعم وغيرها، والذي يتجاوز عددهم الـ 30 ألفا، سواء عمالة أردنية أو وافدة؛ أحد القطاعات العمالية التي تتبع للنقابة بموجب قرار التصنيف المهني، وهي من تدافع عن حقوقهم، مشيرا إلى أنّ أجور العمال في القطاع قد تضررت بشكل كبير مع قرار التخفيض خلال السنوات الماضية، وأوضاعهم المعيشية تشهد تراجعا مستمرا منذ ذلك الوقت.

وأوضح أبو مرجوب، أن "بدل الخدمة" في القطاع السياحي حق مكتسب للعاملين، وجزء من الراتب الشهري بموجب قرار صادر عن ديوان التشريع والرأي، وهو جزء أصيل من الراتب الشهري ويدخل ضمن الأجر الخاضع للضمان الاجتماعي، وتم اعتمادها منذ 30 عاما، مستدركا، " لم يعد مقبولا تخفيض أجور العاملين بعد زوال مبررات تخفيض بدل الخدمة الذي جرى خلال جائحة كورونا.

وأضاف، "مع قرب انتهاء العام الحالي فإن النقابة تجدد مطالبها بالخصوص، سيما مع صدور قرارت حكومية تهدف إلى دعم أصحاب العمل في القطاع السياحي، بوصفه ركنا مهماً في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي"، مشددا في الوقت ذاته على أهمية تقديم الدعم اللازم للعمال والنهوض بواقعهم المعيشي والاقتصادي من خلال إعادة النظر بقرار بدل الخدمة؛ إذ أنهم العنصر البشري الذي يسهم في دعم عجلة الاقتصاد وتعزيز النشاط السياحي.

وبيّن أبو مرجوب، أن تخفيض بدل الخدمة كشف عن عمليات التلاعب الذي يجري على أجور العمال، إذ أنّ بعض المنشآت تعتبر "بدل الخدمة" ضمن الحد الأدنى للاجور، وليس زيادة تضاف إليه، الأمر الذي يعتبر مخالفة صريحة وتجاوزا على القانون.

ودعا أبو مرجوب، أصحاب المنشآت السياحية إلى ضرورة الالتزام بقرار الحد الأدنى للأجور بقيمة (290) دينارا، والذي يسري مطلع العام القادم 2025.

اتحـــــاد العمّـــــال يوضـــح حـــول إنهاء خدمات العمال في قطاع الكهرباء ومصيرهم

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أنّ اتحاد العمال يتابع قضية إنهاء خدمات العمال ممن يعملون بوظيفة جابي وقارئ عدادات، في أربع شركات مساندة تعمل لصالح شركة الكهرباء الأردنية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والأطراف ذات العلاقة.

وقال الفناطسة في بيان صحافي، إن اتحاد العمال وفي إطار متابعة قضية العمال، عقد اجتماعا في وزارة العمل، بحضور مديرية علاقات العمل وإحدى الشركات المشغّلة للعمال، للوقوف على جميع التفاصيل المتعلقة بحالات إنهاء الخدمات وحصر أعداد العمال، والشركات التي عمدت إلى تسريح العمال، بهدف البحث عن حلول تحقق مصلحة العمال، وتوفر لهم الأمن والاستقرار الوظيفي بالتنسيق مع شركة الكهرباء الأردنية، والأطراف ذات العلاقة.

أوضح الفناطسة، إن الشريحة الكبرى من العمال لا يزالون على رأس أعمالهم إذ أنّ عقودهم تنتهي مع نهاية الشهر الجاري، ولديهم تخوفات بشأن إنهاء عقودهم و مضيفا أنّ شركة الكهرباء الأردنية ستقوم بطرح عطاء جديد بخصوص قراءة العدّادات ولكن عدد العمال المطلوب سيكون أقل، وبإمكان الشركات العاملة في المجال التقدم له، الأمر الذي يحقق الأمن الوظيفي للشريحة الأكبر سيما من العاملين الذين يشعرون بالخوف على فقدان وظائفهم.

وتابع، أنّ جهود الاتحاد مستمرة كي يجري استيعاب بقية العمال في الشركات من خلال عطاء آخر لقراءة العدادات ولكن لصالح شركة مياهنا، مؤكدا أنّ أرقام البطالة المرتفعة، وقلة فرص العمل لا تحتمل مزيدا من العاطلين عن العمل، الأمر الذي يتطلب الحرص من قبل الجميع والتعاون من اجل عدم خسارة المزيد من فرص العمل، وتهديد مصير العمال، وتوسيع دائرة البطالة على المستوى الوطني.

وأشار، إلى أنّ عدد العمال الذين تم إنهاء عقودهم بشكل فعلي يبلغ (24) عاملا في الشركات الأربع، مؤكدا أن ضمان المستقبل الوظيفي لجميع العاملين أولوية بالنسبة للاتحاد، وسيبذل كل ما يستطيع من أجل حمايتهم من شبح البطالة الذي يهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الوطن، ووصل إلى مستويات غير مسبوقة في الارتفاع.

اتحـــــاد العمال ينظّـــــم فعالية احتفاء بيوم المعلم

نظم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن فعالية، احتفاء بيوم المعلم العالمي، بمشاركة أعضاء النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، وعدد من المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة، وحضور رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، ورعاية الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، م. مها علي.

وحسب بيان صحافي صادر عن الاتحاد، قال الفناطسة في كلمة مخاطبا المعلمين، "أنتم رسل العلم وأكثر أدوات التعليم أهمية، فأنتم صناع الأجيال وبناة العقول، وبهمتكم تسمو الأخلاق وتزدهر الأوطان، وأنتم اليوم أجدر بالتقدير والاحتفاء لما تقومون به من إعداد أجيال المستقبل وتسليحهم بالمعرفة والعلم، فهنيئا لكم يومكم وهنيئا لكم اختياركم لأسمى المهن وأنبلها.

وأضاف، أنّ النقابة وبالتنسيق مع كافة الجهات تحرص على توفير بيئة عمل لائقة، من خلال توقيع الاتفاقيات الجماعية مع نقابة أصحاب المدارس الخاصة وتوفير متطلبات النجاح لها، والتي كان آخرها الاتفاقية الموقعة نهاية العام الماضي، حيث بدأ تطبيقها اعتبارا من العام الدراسي الحالي 2024/ 2025، مستعرضا، أبرز المكتسبات والمزايا التي تضمنتها الاتفاقية.

من جهتها، ثمنت الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، م. مها علي، جهود الجهات الداعمة والشريكة للاتحاد من خلال أتمتة العقد الموحد من خلال المنصة التي جرى إطلاقها مؤخرا، واهميتها في إحداث نقلة نوعية في التعامل مع الحقوق العمالية في قطاع التعليم الخاص، مشيدةً، في الوقت ذاته، بدور برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، من أجل توفير بية عمل لائقة للمعلمات، وموضحة أنّ الجهود مستمرة من أجل إطلاق منصة للتوعية ببنود العقد الموحد قبل نهاية هذا العام.

وحضر الفعالية، مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، ريم أصلان، ورئيس قسم التشكيلات في إدارة التعليم الخاص في وزارة التربية، د مصعب المطارنة، ورئيسة لجنة المرأة بالاتحاد، رئسية النقابة العامة للعاملين في المياه والزراعة والصناعات الغذائية بشرى السلمان.

وتضمنت الفعالية، تكريم عدد من المعلمين والمعلمات ومدراء ومديرات مدارس خاصة، كما قدم رئيس الاتحاد، الدروع التذكارية لراعية الفعالية، وشركاء الاتحاد لجهودهم في دعم مشروع أتمتة العقد الموحد.

بدوره، قال رئيس النقابة العامة لأصحاب المدارس الخاصة منذر الصوراني، إن النقابة تسعى لدعم وتنظيم عمل المعلم بالتنسيق مع جميع الأطراف، وقد استجابت لمطالب النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص إيمانا منها بأهمية دعم المعلم وحماية حقوقه العمالية، مشيرا إلى أهمية توعية المعلم بواجباته المهنية تجاه المؤسسة التعليمية التي يعمل فيها.

اتحاد العمال يشارك في جلسة حول تعديلات قـــانوني العمل والضمان

شارك رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، في جلسة حوارية حول التعديلات المقترحة على قانوني العمل والضمان الاجتماعي، بحضور وزيرة التنمية الاجتماعية، رئيسة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، وفاء بني مصطفى، ووزير العمل خالد البكار، ومدير عام المؤسسة العامة الضمان الاجتماعي محمد الطراونة، والأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة مها علي.

وقدم الفناطسة، خلال الجلسة، كلمة تضمنت موقف الاتحاد من التعديلات المقترحة على القانونين، وأبرز المواد التي تمس حقوق العمال وتؤثر على الأمن والاستقرار الوظيفي لهم، موضحا المخاطر التي تهدد مصالح العمال في حال إقرار التعديلات.

الفناطسة يلتقي رئيس وأعضاء الجمعية الأردنيـــــة لمتقاعدي الضمان الاجتماعي

عمان - التقى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، مع رئيس الجمعية الأردنية لمتقاعدي الضمان الاجتماعي، فواز البطاينة، وأعضاء الجمعية.

خلال الاجتماع، قدم البطاينة، بحضور أعضاء الاتحاد ومجلس الضمان الاجتماعي خالد ابو مرجوب ومحمود الحياري ، عرضًا حول التحديات التي تواجه الجمعية وأكد على ضرورة التعاون بين الاتحاد و الجمعية بما يخدم مصالح المتقاعدين و المصلحة العامة.

بدوره، أكد الفناطسة أن أبواب الاتحاد مفتوحة للجميع، مشددًا على أهمية التعاون مع كافة مؤسسات المجتمع لحماية حقوق المتقاعدين. وأوضح أن قانون الضمان يربط الرواتب التقاعدية بالتضخم سنويًا، وأن أي تغيير يتطلب تعديلًا قانونيًا.

وفيما يتعلق بالتحديات و الملاحظات ، أشار الفناطسة إلى أن الاتحاد سيقوم بدراستها قريبًا وسيتواصل مع مؤسسة الضمان بهذا الخصوص، مؤكدًا أن قانون الضمان يهدف إلى خدمة مصالح الأغلبية ويتضمن إصلاحات تهدف إلى تعزيز التغطية والاستدامة المالية للضمان.

اتحاد العمال يدعو لتعزيز الوحدة الوطنية والوقوف خلف جلالة الملك

في ظل استمرار العدوان الهمجي الذي يتعرض له الأشقاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أكثر من عام، وتوسّع دائرة الحرب لتشمل لبنان، ووسط تداعيات هذا الأحداث وتأثيراتها على الساحة المحلية؛ يجدد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن أهمية تعزيز الوحدة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية في ظل هذه الظروف التي يشهدها الوطن.

إنّ أمن الوطن واستقراره وحمايته خط أحمر، يتطلب من جميع مكونات المجتمع الأردني، سيما أبناء الحركة العمالية والنقابية، الوقوفَ خلف جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وفي خندق الوطن، ودعم مواقف جلالته في الدفاع عن الاشقاء في فلسطين، وحماية الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره، وسط هذا الاقليم الملتهب وتصاعد الأحداث وتطورها، والأخطار التي تهدده من كل جانب.

وضمن هذا السياق، يؤكد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بصفته ممثلا عن جميع عمال الوطن في شتى ميادين العمل والانتاج، أنّ أمن الأردن والحفاظ على استقراره وسلامة أبنائه؛ أولوية وطنية ومصلحة عليا، وليس مقبولا من أي جهة كانت أن تمس أمن الوطن وتعرض استقراره للخطر، إذ أنّ التحديات التي تواجه الوطن بسبب تداعيات حرب الابادة التي يتعرض لها الاشقاء في غزة.

وتصاعد حدتها تتطلب توحيد الصفوف خلف القيادة الهاشمية الحكيمة وقواتنا المسلحة الباسلة وأجهزتنا الامنية التي تحمي أمن الوطن وسيادته واستقراره.

كما يثمن الاتحاد، الدور الكبير لجلالة الملك، ومواقف جلالته المتقدمة وحراكه المستمر وجهوده المتواصلة على الصعيد الاقليمي والدولي؛ من أجل كشف زيف الرواية الصهيونية ودعم وإسناد القضية الفلسطينية، ووضع حد لدوامة الحرب التي تجتاح المنطقة، مشيدا بالتوجيهات الملكية السامية في دعم واسناد الاشقاء في غزة من خلال استمرار إرسال المساعدات الانسانية والاغاثية والطبية، إلى جانب المستشفيات الميدانية، ومبادرة "استعادة الأمل" لدعم مبتوري الأطراف في قطاع غزة التي أطلقتها القوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي مؤخرا.

لماذا لا تعتمد بتحديد الحد الأدنى منهجية لتكاليف المعيشة والتضخم؟

أكد خبراء في قطاع العمل، أن مقارنة الحد الأدنى للأجور في الأردن بدول أخرى مثل مصر والمغرب والهند، يجب ألا يكون مبنيا على الأرقام المجردة بالمطلق، بل وأن يعتمد على كلف المعيشة ومستويات الأسعار في كل بلد.

وبينوا في أحاديث لـ"الغد"، أن لكل بلد خصوصيته، ومن المهم استخدام منهجية علمية، تعتمد على عدة عوامل أساسية لتوفير حياة كريمة للأسر، مقدرين بأن رفع الحد الأدنى للأجور والذي اتخذ أقر العمل به مطلع العام المقبل، يجب أن يكون 300 دينار بدلا من 260 (الحد الأدنى الحالي)، بخاصة مع تأجيل القرار لعدة سنوات.

يشار إلى أن اللجنة الثلاثية، اتخذت قراراً في 20/1/2020 بموجبه أقرت زيادة الحد الأدنى للأجور للسنوات (2022، 2023، 2024)

بما يعادل نسبة التضخم للسنة السابقة، والتي تصدر عن ، الجهات الرسمية والمختصة لكنها في مطلع العام 2021 اجتمعت مرة أخرى وجمدته في العام 2022، وعند استحقاق نفاذ قرار اللجنة العام الماضي، اجتمعت مرة أخرى وقررت عدم النظر في رفع الحد الأدنى حتى العام المقبل.

رئيس بيت العمال حمادة أبو نجمة، قال عند المقارنة بين الحد الأدنى للأجور في الأردن ودول مثل الهند ومصر والمغرب، يستدعي الأخذ بالاعتبار السياقات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على قوة العمل، وكلفة المعيشة في كل دولة، مثل كلف المعيشة، التضخم، والناتج المحلي الإجمالي للفرد، ويجب مراعاة أن تعادل القوة الشرائية، لا يعكس كلفة المعيشة الفعلية على نحو دقيق في كل بلد.

لمعيشة بدون إيجار في عمان حوالي 650 دينارا أردنيا شهريا، بينما في القاهرة لا تتجاوز 400 دولار أميركي، وفي الهند نحو 300 دولار في المتوسط، هذا الفرق الكبير في كلف المعيشة يجعل المقارنة المباشرة للحد الأدنى للأجور دون اعتبار لهذه الفروقات غير الدقيقة وغير العادلة

وبين أبو نجمة، أن كلف المعيشة في الأردن تعد أعلى بكثير من دول كالهند ومصر والمغرب، فوفقا لمؤشر "Numbeo" لكلف المعيشة لعام 2023، نجد أن كلفة المعيشة في الأردن أعلى بنسبة تتراوح بين 50% إلى 100% مقارنة بتلك الدول، وعلى سبيل المثال، تبلغ كلفة

وأشار إلى أن الأردن يتمتع بمستوى أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، مقارنة بالدول المذكورة، ففي العام 2022، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأردن 4,300 دولار أميركي، بينما بلغ في المغرب 3,200 دولار، وفي مصر 3,800 دولار، وفي الهند أقل من 2,400 دولار.

ولفت أبو نجمة، إلى أنه لتحديد الحد الأدنى المناسب للأجور في الأردن، من المهم استخدام منهجية علمية تعتمد على عدة عوامل أساسية مثل تكاليف المعيشة، معدلات التضخم، ومتوسط الأجور السائد في القطاعين العام والخاص.

وبين أنه من حيث تكاليف المعيشة، على سبيل المثال، متوسط تكلفة استئجار شقة صغيرة يتراوح بين 200 و300 دينار، وتكلفة المعيشة الأساسية لشخص واحد دون الإيجار تتراوح بين 300 و350 دينارا شهريا، لذلك، قد يكون الحد الأدنى المناسب لتغطية نفقات المعيشة الأساسية على الأقل 400 دينار أردني شهريا

وقال أبو نجمة، إنه من حيث معدلات التضخم، فمنذ العام 2021، جرى تحديد الحد الأدنى الحالي عند 260 دينارا، وشهد الاقتصاد الأردني تضخما سنويا بلغ متوسطه بين 3 و4 % سنويا منذ العام 2021 حتى الآن، ما يعني بأن القوة الشرائية لمبلغ 260 دينارا تقلصت، فإذا أخذ التضخم السنوي بمتوسط 3.5 %، فإن القوة الشرائية لمبلغ 260 دينارا العام الحالي انخفضت 10.5 %، لتعويض هذا الانخفاض فقط، إذ يجب رفع الحد الأدنى بنسبة مماثلة ليصل لـ 287 دينارا، هذا طبعا دون حساب كلف المعيشة كما أوضحنا سابقا.

وأوضح أنه، وحسب الأرقام الرسمية يبلغ متوسط الأجر الشهري في القطاعين العام والخاص معا 570 دينارا، وحسب ما هو معمول به في معظم التجارب الدولية، فإن الحد الأدنى للأجور يكون بحد أقصى بمعدل 60 % من متوسط الأجر السائد في البلد، لضمان توازن مناسب بين توفير دخل كاف للعاملين وحماية الاقتصاد، وبهذه المعادلة يكون المبلغ 342 دينارا شهريا، وحرصا على عدم رفع الحد بمعدلات كبيرة دفعة واحدة، فمن المنطقي أن يرفع في هذه المرحلة لـ300 دينار، على أن يراعى تعويض ذلك سنويا، ليصل إلى المعدل المطلوب 60 % من متوسط الأجور في القطاعين العام والخاص.

من جانبه، قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، إنه لكي تكون الأجور عادلة وتحقق للعمال سبل العيش الكريم، ولا تسهم بزيادة مشكلة الفقر؛ يجب رفع الحد الأدنى للأجور لـ300 دينار على الأقل بعد مرور 5 أعوام تقريبا على بقائه ثابتا عند 260 دينارا، إذ لم تجر زيادة عليه خلال السنوات الماضية بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني

وبين الفناطسة، أن لكل بلد خصوصيتها ويجب ألا يقارن الأردن بدول أخرى من حيث معدل الأجور، فهناك أمور وعوامل أهم يجب القياس عليها كتكاليف المعيشة والتضخم، مؤكدا أن الاتحاد يسعى لرفع معدل الحد الأدنى للأجور بمقدار 40 دينارا وليس 21 دينارا بناء على نسبة التضخم المحسوبة بأثر رجعي منذ 3 أعوام تقريبا.

بدوره، قال مدير مركز الفينيق أحمد عوض، عادة وبحسب الممارسات الفضلى في العالم لتحديد الحد الأدنى للأجور أو تحديد الزيادات التي يمكن أن تجرى على الحد الأدنى للأجور في الدول، تؤخذ بالاعتبار مستويات المعيشة.

وبين عوض أن الحد الأدنى للأجور، هو الدخل الذي يجب أن يحصل عليه الداخلون الجدد إلى سوق العمل، ومن يكون لديهم مهارات محدودة قبل انخراطهم في سوق العمل، وتصبح لديهم الخبرة وتزيد دخولهم على نحو أفضل.
وأشار عوض إلى أن الهدف من رفع الحد الأدنى للأجور، توفير حياة كريمة للعاملين ولأفراد أسرهم، والحد من زحف الفقر.

وأوضح عوض أنه في الأردن وباعتراف الحكومة، بأن الأسرة المعيارية حسب أرقام العام 2017 تقول إنه يجب أن يكون مستوى المعيشة 100 دينار للفرد شهريا، والأسر المعيارية تتكون من نحو خمسة أفراد.

وهنا بحسب عوض، يكون المجموع الذي تحتاجه الأسرة للعيش هو 500 دينار، لكن هذا كان في 2017، بينما ارتفعت معدلات التضخم أكثر من 20 %، وبالتالي يجب أن يكون الحد الأدنى أو مستوى الفقر للأسر قد زاد، لذلك فالمطلوب زيادة الحد الأدنى للأجر بشكل ملموس.

وبين عوض، أنه عندما تجري المقارنة بين الأردن ودول أخرى يفترض بان تؤخذ بالاعتبار، مستويات المعيشة، ففي كل بلد مستويات أسعار ومعدلات نمو اقتصادي ومعدلات انتاجية مختلفة، منوها بأنه يجب الانتباه إلى أنه عندما نقول إن الحد الأدنى للأجور في الأردن أعلى من مصر، فعلينا اعتبار أن هذا ليس الرقم المطلق الاسمي، بل علينا اعتباره الرقم الحقيقي، وكم سيوفر للأسرة من أن تعيش حياة كريمة، لذا فإن المقارنات غالبا إذا لم ترتبط بهذه التفاصيل تكون غير مجدية وغير مفيدة، لذلك نحن نؤكد أن خطي الفقر المطلق والحد الأدنى للأجور في الأردن منخفض جدا.

صحيفة (الغد)

العمل: 2491 شكوى عدم دفع الأجور

احتلت شكوى عدم دفع الأجور، المرتبة الأولى بين عدد الشكاوى العمالية المقدمة على منصة "حماية" التابعة لوزارة العمل بالأشهر السبعة الأولى من العام الماضي 2024، إذ بلغت 2491 شكوى، بحسب التقرير الشهري لمديرية التفتيش التابعة لوزارة العمل

وبذلك شكلت شكوى عدم دفع الأجور، نسبة 39.4 % من إجمالي الشكاوى المقدمة على المنصة بالأشهر السبعة الأولى من العام الماضي 2024، وبلغ عددها 6309

شكاوى، فيما أكدت الوزارة أن 2193 شكوى سويت مع أصحاب العمل وجرى تسوية حقوق عمالها، كما بقي 320 قيدا للإجراء

فيما بلغ عدد المخالفات التي تم توجيهها للمنشآت بناء على الشكاوى 719 مخالفة. وأوضحت وزارة العمل أن الشكاوى العمالية ليست من اختصاص وزارة العمل ويتم تسجيلها على منصة حماية، ويبذل مفتشو العمل جهدا للوصول إلى حل الشكوى الفردية بين العامل وصاحب

العمل بطريقة ودية (مصالحة)، وفي حال عدم التواصل إلى حل يتم توجيه العامل للقضاء للمطالبة بحقوقه العمالية، وعلى سبيل المثال شكاوى إنهاء الخدمات أو المطالبة بمستحقات مالية وهو ليس على رأس عمله.

في حين بلغ عدد الشكاوى المقدمة على "حماية"، الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي 2024، بخصوص إنهاء الخدمة، لعقد العمل غير محدد المدة أو عقد شفوي أو عدم وجود عقد 346. وبلغ عدد الشكاوى أيضا الخاصة بإيقاف العامل عن العمل 351. فيما بلغ عددها لإنهاء الخدمة لعقد العمل محدد المدة 206

في حين أظهر التقرير أن الشكاوى على "حماية" بشأن تخفيض الأجور بلغت بالأشهر السبعة الأولى من العام الماضي (2024) 145، فيما بلغت شكاوى إجبار العامل على تقديم إجازة بدون راتب 38، وعدد الشكاوى العمالية بشأن الاعتراض على الخصم من الإجازات السنوية 69، شكاوى عمالية بخصوص عدم إعطاء مكافأة نهاية الخدمة/ صندوق ادخار بلغ 3 شكاوى. أما الشكاوى بخصوص عدم منح العامل شهادة خبرة، فبلغت 330، في حين أن عددها بخصوص عدم توفر معايير السلامة والصحة المهنية في المؤسسة فبلغت 74

بينما بلغ عددها ضد مكاتب التشغيل 5، و6 شكاوى تتعلق بالملكية الفكرية، و27 لعدم إعطاء شهر إنذار، وعددها كاعتراض على إجراء قانوني من المؤسسة 372.

احتلت شكوى عدم دفع الأجور، المرتبة الأولى بين عدد يشار إلى أن كوادر التفتيش في الوزارة نفذت في الأشهر السبعة الأولى من العام الماضي 2024 نحو 16515 زيارة تفتيشية، بينها 12 موجهة لقطاعات اقتصادية معينة.
في حين أن مجموع الإنذارات التي وجهتها الوزارة للمنشآت بلغت 3544، جميعها وفقا لمواد قانون العمل.
وكانت شكوى عدم دفع الأجور، قد احتلت المرتبة الأولى بين عدد الشكاوى العمالية المقدمة على منصة "حماية" التابعة لوزارة العمل العام الماضي 2024 ، إذ بلغت 4,974 شكوى، بحسب التقرير الشهري لمديرية التفتيش وبذلك شكلت شكوى عدم دفع الأجور، نسبة 37.2 % من إجمالي الشكاوى المقدمة على المنصة العام الماضي 2024، وبلغ عددها 13.341. فيما أكدت الوزارة أن 8,876 شكوى سويت مع أصحاب العمل وجرى تسوية حقوق عمالها، كما بقي 383 قيدا للإجراء.

انتخاب محمود أدبيس عضوًا في المجلس التنفـــيذي للاتحـاد الدولي لعمال النقـــل

انتخب رئيس النقابــة العامة للعاملين في الموانئ والتخليص محمود منصور أدبيس، ، عضواً في المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي لعمال النقل

جاء ذلك خلال المؤتمر العام الذي عُقد في مدينة مراكش المغربية من 13 إلى 19 أكتوبر 2024

ويمثل الاتحاد الدولي لعمال النقل، الذي يتخذ من بريطانيا مقرًا له، حوالي 18.5 مليون عامل من مختلف أنحاء العالم، وينضوي تحت لوائه 153 نقابة عمالية تُعنى بقطاعات النقل. يُعتبر المجلس التنفيذي أعلى سلطة في الاتحاد، مما يمنح أدبيس فرصة كبيرة للمساهمة في تعزيز حقوق ومصالح العمال على المستوى الدولي.

تأتي هذه الخطوة تأكيدًا على الثقة في قيادة أدبيس وإمكاناته في تمثيل قضايا العمال وتعزيز التعاون الدولي في مجال النقل.

الفناطسة يدعو لشمول قضايا الإعاقة بالأنشطة الأســـاسية لنقابات العمال

قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، خالد الفناطسة، إنه يمكن شمول قضايا الإعاقة بشكل كامل في الأنشطة الأساسية لنقابات العمال، وذلك بدءاً من الحوار الاجتماعي وحشد الموارد البشرية والمالية وصولاً إلى تحسين أماكن العمل وظروف العمل . جاء ذلك خلال ورشة عمل بعنوان "بناء قدرات العاملين في الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن والنقابات الأعضاء في القطاع الخاص في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل". وطالب الفناطسة بتفعيل المادة 13 من قانون العمل المتعلقة بالتفتيش والمادة 25 من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلقة بتشغيل نسبة 4% منهم.

وتابع نحن كمعظم النقابات في جميع أنحاء العالم نعمل على هذه القضايا المتعلقة بالموضوع، وتقوم نقابات العمال باتخاذ مجموعة واسعة من الخطوات لتحقيق العمل اللائق لهذه الفئة وفوق كل ذلك، فإنها تجعل من نقاباتها أكثر شمولاً وتساهم في رسالتها الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وفتح آفاقاً جديدة لنقابات العمال التي لم تعمل على هذه القضية بعد لاستغلال الفرص المتاحة لتطوير عملها بشكل أكبر.

واكد الفناطسة ضرورة فهم حقوق هؤلاء الأشخاص والآثار الاجتماعية المترتبة عليهم. ومن ثم يجب أن نرى المساهمات التي يمكنهم تقديمها وكيفية ضمان عمل منتج من خلال إزالة الحواجز.

وأوضح كثيراً ما تلاحظ نقابات العمال والخبراء العاملين فيها أن العمل في هذا المجال ليس واضحاً بشكل خاص، أو أن الإعاقة ليست قضية ذات أولوية بين نقابات العمال. ونأمل من هذا اللقاء معرفة كيف يمكن إعادة صياغة هذا المشهد من خلال إظهار حجم العمل الذي تم إنجازه إلى الآن، وكيف يمكن للنقابات التي تُشرك هؤلاء الأشخاص في الإسهام بالإجراءات المتعلقة بهم في مجالاتها ذات الأولوية.

وكيف تستطيع التأكد من أن عملها يُسهم في توفير عمل لائق لهم، وكيف يمكن تحديد العوائق التي تعترض هذه العملية.

من جهته اكد الامين العام للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقـــــة الدكتور مهند العزة أهمية الشراكة ما بين المجلس والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ومختلف الجهات ذات العلاقة لتحسين الواقـــــع العملي على مستوى السياسـات والخطط والبرامج وتطوير التشريعات والقوانين اللازمة لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة

وعرضت المستشارة القانونية للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ردينة خليفات المنهجية الحقوقية واتكيت التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة

فيما عرض مدير وحدة البطاقة التعريفيـــة والخدمات في المجلس أيوب اللـــــوزي التعريف بالبطاقة التعريفية وأهميتها

وعرض عضو لجنة تكافؤ الفرص فادي ابو الحج التعريف بمهام لجنة تكافؤ الفرص

وعرضت عضو لجنة تكافؤ الفرص ســـــمية الزعبي التعـــــريف بدليل الأربعـــين

الفناطسة يفتتح دورة لمؤسسة جذب في مأدبا

افتتح رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، دورة أقامتها مؤسسة جذب للتنمية والتدريب، حول صيانة الهواتف الخلوية، في لواء ذيبان بمحافظة مادبا، بحضور عدد من المسؤولين في المؤسسات الحكومية، ونواب اللواء وممثليين عن المجتمع المحلي في المحافظة.

واكدت رئيسة المؤسسة عطاف الطوالبة، أهمية تطوير المشروع ليصبح أكثر احترافية وتوفير بيئة تدريب متقدمة مشيرة إلى أنّ مثل هذه الدورات تفتح آفاقًا واسعة للشباب للعمل في مجالات الصيانة والتقنية، سواء بشكل فردي أو ضمن فرق عمل جماعية.

وأكد الفناطسة، أن اتحاد العمال يدعم الجهود المجتمعية التي تساهم في تأهيل الشباب والفتيات لسوق العمل، وإكسابهم مهارات فنية في مجالات متخصصة؛ الأمر الذي يفتح أمامهم آفاق للتوجه نحو قطاعات مختلفة في التدريب المهني والتقني، ويسهم في توفير فرص عمل والقضاء على شبح البطالة في المجتمع الاردني، سيما في المحافظات.

مؤكدا أهمية دعم هذه المبادرات من قبل جميع الأطراف المعنية لضمان استمراريتها وتطويرها بما يخدم مصلحة المجتمع والشباب.

من جانبهم، أشاد الحضور بالجهود الكبيرة التي تبذلها المؤسسة واهتمامها بتنظيم أنشطة وفعاليات متنوعة تحاكي احتياجات المجتمع المحلي، وتسعى للنهوض به، مثمين جهود الإدارة وفريق العمل.

الخدمـــات العامة: عمـــال السياحـــة في مهب الريح

قال رئيس النقابة العامــة للعاملين في الخدمـــات العامة والمهن الحـرة والاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات خالد أبو مـرجوب، إنّ تراجع النشـاط السياحي في ظل استمرار العدوان الاســـــرائيلي على الأشقاء في قطاع غزة، والظروف الإقليمية الراهنـــة؛ له تأثيرات سلبية تلقي بظلالها على العاملين في المنشآت السياحية والفندقية

وأضاف أبو مرجوب، أنّ الأمن والاستقرار الوظيفي للعاملين في القطاع السياحي، أصبح مهدّدا في ظل التراجع الكبير للنشاط السياحي في الموسم الحالي، على مستوى المملكة، وانخفاض نسب الإشغال الفندقي، وغياب السياحة الخارجية، مشيرا إلى أنّ عدد العاملين يقدر بنحو 50 ألف عامل.

ووصف أبو مرجوب، تسريح العمال في القطاع السياحي بـ "الظاهرة الخطيرة" التي تعصف بالقطاع، قائلا، إنّ استمرار تسريح العمال في القطاع السياحي يحتاج الى حلول سريعة واجراءات حكومية عاجلة، ومن غير المقبول أنّ يظل العمال بلا حماية تحقق لهم الأمن المعيشي والاقتصادي، ويصيروا عاطلين عن العمل في ظل نسب البطالة المرتفعة، فالواقع يقول أن لا استقرار وظيفي ولا حتى حماية اجتماعية يتمتع بها العاملون بعد أن أصبحوا في مهب الريح

وطالب أبو مرجوب، .بتنظيم برامج حماية اجتماعية تطلقها مؤسسة الضمان الاجتماعي كتلك التي أعلنت عنها خلال جائحة كورونا تتضمن المساهمة بأجور العمال ودعم أصحاب المنشآت لوقف نزيف فقدان الوظائف في القطاع السياحي وشدد أبو مرجوب، على ضرورة تدخل وزارة السياحة من خلال تنسيق الجهود واتخاذ اجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة أصحاب العمل وحماية الوظائف في القطاع.

ولفت أبو مرجوب، إلى أن من الحلول أيضا، منح المنشآت السياحية تسهيلات على القروض من قبل البنك المركزي، إذ أن عوائد القطاع كانت في حالات التعافي مرتفعة وتدخل إلى الخزينة من 5 – 6 مليار دينار سنويا ، ما يتطلب أنّ نقف مع القطاع في حالة المرض بسبب ظروف الحرب الطارئة.

وأشار إلى أنّ أزمة القطاع السياحي تطال سلسلة من المهن والخدمات السياحية المرتبطة بالنشاط السياحي، مثل مكاتب السياحة والسفر، والأدلاء السياحيين، محلات بيع المنتجات السياحية، مكاتب تأجير السيارات وغيرها، موضحا أن تداعيات الأزمة لا تقف عند الفنادق والمطاعم السياحية.

اختتام ورشة التخطيط الاستراتيجي للجنة المرأة في اتحاد العمال

اختتمت لجنة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ورشة بعنوان "التخطيط الاستراتيجي" التي نظمها الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بتوجيه من رئيس الاتحاد خالد الفناطسة ضمن خططه في بناء قدرات أعضاء اللجنة في المجالات ذات الاهتمام لعملهم.

وتأتي هذه الورشة في إطار الجهود المبذولة من الإتحاد في دعم وتمكين المرأة من خلال تزويد المشاركات واللاتي يمثلن العاملات في مختلف النقابات العمالية بالأدوات اللازمة لتحديد الأهداف والبرامج الفاعلة ووضع الخطط الاستراتيجية لتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية وتطوير أدائها في العمل النقابي.

وتعرفت المشاركات في الورشة على مدار يومين على خطوات اعداد الخطط الاستراتيجية وصياغة الأهداف بالإضافة إلى تحديد الرؤية والرسالة التي تنبثق من خلالها الخطط التشغيلية والتنفيذية.

وتمثل هذه الورشة نواة الانطلاق في تفعيل دور لجنة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في وضع الخطط والبرامج التي من شأنها رفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار وتمكينها في مختلف المجالات وضمان العمل اللائق للمرأة.

توقيع اتفاق عمل جماعي بين النقابة العامة للعاملين في المصارف وإدارة مصرف الراجحي

عمان-بحضور رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة وبإشراف مدير دائرة علاقات العمل بوزارة العمل عدنان الدهامشه تم توقيع اتفاق عمل جماعي بين النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبه وإدارة مصرف الراجحي / الاردن تضمنت منح العاملين مزيد من المزايا والحوافز التي تنعكس إيجابيا على مستوى المعيشه لهم.

هذا ووقع الاتفاقية عن المصرف مدير إدارة الموارد البشرية ربحي الاحمد وعن النقابة رئيسها سماره الخطيب ونائب الرئيس محمود عبود

توقيع اتفاقية عمل جماعية بين شركة APCO والنقابة العامة للعاملين بالكهرباء بالاردن

تعزز هذه الاتفاقيـــــــة التزامهما بتعزيز بيئة عمل إيجابية ومنتجـــــة لجميع الموظفين

A new collective labor agreement has been signed between APCO and the General Union of Electricity Workers in Jordan, marking a significant milestone. This agreement reinforces their commitment to fostering a positive and productive work environment for all employees

نظمت ورشة عمل بعنوان الأمن السيبراني والذكاء الصناعي

نقابة العاملين في المصارف تنظم دورة تدريبية البطاقات المصرفية والتطبيقات العملية

ضمن نشاطات مركز التدريب المصرفي والمالي والعمال التابع للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة تم إقامة ورشة تدريب مصرفي بعنوان البطاقات المصرفية والتطبيقات العملية عليها، بمشاركة عدد من العاملين في مختلف البنوك، أدار الورشة وقدم المادة العلمية المدرب والخبير المصرفي احمد سمير.

وفي الختام قام رئيس النقابة الزميل سماره الخطيب بتسليم الشهادات للمشاركين.

كما نظمت النقابة العامة للعاملين في المصارف. والتأمين والمحاسبة، ورشة عمل بعنوان الأمن السيبراني والذكاء الصناعي، والتي أقامها مركز التدريب المصرفي والمالي والعمالي التابع للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة بمشاركة عدد من الزملاء العاملين في البنوك وقد أدار الورشة وقدم المادة التدريبية الخبير رياض الجمزاوي.

لجنــة الشباب تعقد اجتماعهــا الأول بعد إعـــــادة تشكيلهــا

الفناطسة: خطة الاتحاد تسعى لتفعيل دور الشباب في العمل النقابي

عقدت لجنة الشباب بالاتحاد العام لنقابات عمال الاردن، اجتماعها الأول، برئاسة رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، وحضور رئيس وأعضاء اللجنة، وذلك بعد إعادة تشكيلها ضمن الدورة النقابية الحالية.

وقال الفناطسة، خلال كلمة له، إن للشباب دور محوري في بناء المجتمع، وهم الركيزة الأساسية في العمل النقابي، وتفعيل دور الشباب في النقابات العمالية، ضرورة وأولوية لدى الاتحاد، تنفيذاً لرؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وولي عهده الأمين.

ذاته، إلى ضرورة العمل بروح الفريق الواحد بهدف تفعيل اللجنة في المرحلة القادمة وناقش الحضور خلال الاجتماع، خطة عمل اللجنة ضمن الصلاحيات التي يحددها النظام الداخلي للإتحاد العام لنقابات عمال الاردن، وترتيب آليات التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني لدعم أهدافها، إلى جانب التخطيط لورشات عمل تتناول حقوق العمال وواجباتهم، وقانوني العمل والضمان الاجتماعي، والسلامة والصحة المهنية ضمن بيئة العمل.

وأوضح الفناطسة، المهام المناطة باللجنة والواجبات المكلفة بها، في إطار خطة الاتحاد الاستراتيجية، وإعادة الهيكلة التي تهدف إلى النهوض بالاتحاد وتعزيز دوره على الصعيد الوطني.

بدوره، أكد رئيس اللجنة م. المنتصر بالله المعايطة، أهمية دور الشباب النقابي في كافة ميادين العمل العام، إذ أنهم عماد العمل النقابي، والشريحة القادرة على صناعة التأثير الايجابي، بما يحقق المصلحة العامة للعمال، والتي تنسجم مع تطلعات الاتحاد استنادا إلى الخطة الطموحة التي تحكم عمله، مشيرا، في الوقت.

وأكد الحضور، أهمية تفعيل دور الشباب في النقابات المنضوية تحت مظلة الاتحاد، من خلال التواصل مع العاملين في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية ومواقع العمل، ورفع كفاءة العمال بالتدريب والورشات التوعوية حول العمل النقابي.

وتضم اللجنة التي يرأسها م. المنتصر بالله ياسين المعايطة، كلا من اسامة حامد عيد المحيسن (نائب الرئيس)، صالح محمد صالح العمايرة، رؤى مؤيد الوحيدي، م.باسل عدنان ابراهيم السعودي، اسراء محمد هلال الفاعوري، م. بتول اشرف سليمان المجالي (أمين سر اللجنة)، مروان امين عبد الرحمن.

النقابة العامـــــة للعاملين بالكهربـــــــاء بالأردن تكرم عدد من الوزراء وأصحاب السعادة والعطوفة

" اتفاقيات عائلتنا "

في بادرة الأولى من نوعها وحرصاً منها على إدامة الأجـــواء العائلية والعلاقات الطيبة أقامت النقابـــة العامة للعاملين بالكهربـــــاء بالأردن في فندق كـــــراون بـــلازا حفلاً تكريمياً بعنوان " اتفاقيات عائلتنا"

حيث قام رئيس النقابة العامة السيد فخري العجارمة بالترحيب بالحضور الكريم ومن ثم تكريم كل من معالي وزير العمل الدكتور خالد البكار ، معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور صالح الخرابشة، عطوفة رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن المهندس زياد السعايدة، سعادة رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن الزميل السيد خالد الفناطسة، عطوفة مدير عام شركة الكهرباء الوطنية الدكتور سفيان البطاينة، عطوفة رئيس مجلس إدارة شركة توليد الكهرباء المركزية الدكتور مؤيد السمان

عطوفة مدير عام شركة الكهرباء الأردنية المهندس حسن عبدالله، عطوفة مدير عام شركة كهرباء محافظة اربد المهندس بشار التميمي، عطوفة مدير عام شركة توزيع الكهرباء المهندسة ريم حمدان، عطوفة القائم بأعمال مدير عام شركة السمرا لتوليد الكهرباء المركزية المهندس يوسف بلاصيه، عطوفة الرئيس التنفيذي لشركة توليد الكهرباء المركزية المهندس موفق العلاونة، عطوفة المدير التنفيذي لشركة العطارات للطاقة المهندس جيسون بوك

وإن هذا الحفل التكريمي جاء ليعبر عن شكر رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية واللجان النقابية للنقابة العامة للعاملين بالكهرباء بالأردن لأصحاب المعالي والسعادة والعطوفة على جهودهم المبذولة وتعاونهم مع النقابة العامة في الآونة الأخيرة وإن هذه الجهود تكللت بتوقيع سبع اتفاقيات عمل جماعية بين النقابة العامة وشركات قطاع الكهرباء آملين من الله عز وجل أن يحفظ بلدنا الأردن من كل مكروه في ظل وجود القيادة الهاشمية حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير حسين

تدريب عملي حول منصة العقد الموحـــــد لـ 60 موظفـــــا في التعليم الخاص

عقدت النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ورشة للموظفين وضباط الارتباط المعنيين في مديريات التعليم الخاص، تضمنت تدريبا عمليا حول آلية استخدام منصة عقد العمل الموحد لجميع العاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال.

حسب بيان صحافي صادر عن الاتحاد، حضر الورشة رئيس قسم التشكيلات في إدارة التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم، د مصعب المطارنة، وشارك فيها نحو 60 موظفا من مديريات التعليم الخاص في جميع محافظات المملكة، وتناولت تعريف المشاركين بآلية التسجيل وإعداد الحسابات وإدارة العقود وإصدار التقارير وغيرها من الخدمات والمزايا التي توفرها المنصة.

وأكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، ورئيس اللجنة المؤقتة للنقابة خالد الفناطسة، خلال كلمة الافتتاح، أهمية دور وزارة التربية والتعليم من خلال إدارة التعليم الخاص في إنجاح مشروع أتمتة عقود العمل للعاملين في المدارس الخاصة، من خلال مديريات التعليم الخاص المنتشرة في جميع محافظات المملكة، مثمنا تعاون الوزارة ودعم منظمة العمل الدولية في عقد الورشة لدورها في إكساب الموظفين المهارات اللازمة حول استخدام المنصة وتسجيل عقود العاملين بدورها أشارت مديرة برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، ريم أصلان، إلى ضرورة استمرار التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة، من أجل ضمان التطبيق العملي لعملية إصدار العقود الالكترونية للعاملين في المدارس الخاصة عبر المنصة، وتجاوز الاخطاء التي تحدث عند التنفيذ، مؤكدة دورها في دعم وحماية حقوق العاملات والعاملين في قطاع التعليم الخاص.

وقدم نائب رئيس اللجنة المؤقتة للنقابة د.أحمد الشوابكة عرضا حول العقد الجماعي الذي جرى توقيعه مع النقابة العامة لأصحاب المدارس الخاصة، وأبرز المزايا والمكتسبات التي تضمنها بما فيها أتمتة عقد العمل الموحد الذي يسري على كافة العاملين في التعليم الخاص. يذكر أنّ النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، أوضحت في وقت سابق، أنّ العقد الالكتروني هو المعتمد من قبل وزارة العمل اعتبارا من هذا العام الدراسي 2025/2024، وجرى تعميمه من قبل وزارة التربية والتعليم على المدارس الخاصة، ويتم إصداره (https://gtupe.org) حصرا من خلال المنصة.

الفناطسة يلتقي رئيس الاتحاد الحر لعمال البحرين

استقبل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، رئيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، يعقوب يوسف محمد، ضمن زيارة جرى خلالها بحث أوجه التعاون المشترك وسبل تعزيز العلاقات النقابية

وحسب بيان للاتحاد، تناول اللقاء، آليات تعزيز دور الحركة النقابية على المستوى العربي، وضرورة توحيد الرؤى والآراء بشأن موقف نقابي موحد إزاء القضايا النقابية العربية، والتحديات التي تواجه العمال، إلى جانب تبادل التجارب والخبرات النقابية في البلدين الشقيقين.

وفي نهاية اللقاء، جرى تبادل الدورع التذكارية بين الطرفين، تأكيدا على عمق العلاقات التي تجمع الحركة النقابية في كل من الأردن والبحرين.

بحضـــــور وزير العمـــــل
منظمة العمل العربية تكرم الفناطسة

كرم مدير عام منظمة العمل العربية فايز المطيري، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن خالد الفناطسة، تقديرا لدوره في خدمة عمال الأردن، والدفاع عن حقوقهم، بحضور وزير العمل د.خالد البكّار.

وجاء تكريم الفناطسة، خلال أعمال الندوة القومية التي تعقدها المنظمة في العاصمة عمان، بعنوان "أهمية التعليم و التدريب التقني و المهني في مواكبة الاحتياجات المستقبلية لأسواق العمل"، وتستمر لمدة يومين، بمشاركة ممثليين عن الاتحادات العمالية العربية، وبرعاية وزير العمل.

وحسب بيان للاتحاد، تهدف الندوة، إلى التعرف على واقع وآفاق منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، والتعريف بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة. وبيان دور الارشاد والتوجيه المهني ودوره في مواكبة الاحتياجات المستقبلية وتكافؤ الفرص، إلى جانب التأكيد على أهمية المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وتبادل التجارب والخبرات بين الجهات المشاركة، والاستفادة من التجارب الناجحة.

وتناقش الندوة المحاور التالية: دور سياسات التعليم التقني والتدريب المهني، في توفير متطلبات الوظائف المستقبلية. ورقمنة مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني لتتواءم مع المتغيرات الحالية. وبرامج الارشاد والتوجيه المهني وآليات تكافؤ الفرص. وواقع وآفاق منظومة التعليم التقني والتدريب المهني في الدول العربية.

وقال مدير عام منظمة العمل العربية فايز المطيري، إن مشكلة البطالة تعد من أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية في الوقت الحاضر، لذا فان تدريب وتأهيل الكوادر البشرية يكتسب أهمية قصوى لأن العنصر البشري يعد محور الاساس في تقدم وتطور مؤسسات سوق العمل على اختلاف أنواعها، حيث يعتبر ترسيخ ثقافة العمل وتنمية روح الابداع والابتكار والتجديد وتوفير القوى العاملة القادرة على تقديم أفضل المنتجات كما ونوعا وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية المتنوعة والاستثمار فيه اضافة نوعية في عالم الأعمال المتجدد.

واضاف المطيري، "في ضوء التغيرات التي تجري في وطننا العربي تحتاج الدول العربية إلى بناء منظومة تدريب تقنى ومهنى قادرة على توفير تدريب عالى الجودة وبشكل متكافئ لجميع الفئات إن اصلاح منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني يتحقق من خلال برامج عديدة وتقديم حزمة من الخطوات لاعداد المناهج التعليمية والتدريبية والسعي لتعزيز سياسات وحوكمة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني لإمداد المجتمع بالمصادر والقوى البشرية القادرة على رفع الانتاجية من أجل استخدام أفضل للقوى العاملة وتنمية التشغيل والحد من تفاقم البطالة في البلدان العربية

افتتاح معرض "أنت لست وحدك"

إطلاق كتاب الحركة العمالية الأردنية تاريخ مصوّر

أبو مرجوب: منتـج فريد يوثق التاريـخ النقابي ويمثل منـــارة لأجيـــال قادمـــة

أطلقت مؤسسة فريدريش إيبرت ومركز الأردن الجديد للأبحاث، كتاب "الحركة العمالية الأردنية: **تاريخ مصور**" للباحث هاني الحوراني، خلال حفل أقيم في قاعة "وجدان فضاء فني" بالمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، برعاية الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، وحضور حشد من النقابيين والمهتمين بالشأن الثقافي والعمالي.

وتضمن الحفل، افتتاح معرض الصور الفوتوغرافية: "**انت لست وحدك**"، الذي يعرض مختارات من الصور التي تؤرخ لنشأة وتطور الحركة العمالية الأردنية خلال مئة عام، ويستمر حتى مساء السبت، الموافق 16 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري.

وقال نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد أبو مرجوب، خلال الافتتاح مندوبا عن رئيس الاتحاد خالد الفناطسة، " إننا اليوم أمام كتاب برؤية جديدة تتضمن سردا تاريخيا مصحوبا بصور نادرة لمراحل بناء النقابات العمالية ومراحل تعزيز الدولة وتطور المجتمع. وقد وجب علينا الاعتراف بأن هذا المنتج الفريد أخذنا لزمان مضى، وأعاد ذكريات نريدها أن تستمر حاضرة بيننا، وتكون منارة لأجيال نقابية قادمة"، مشيدا بدور مؤسسة فريدريش إيبرت في دعم الكتاب، ومثمنا جهود مركز الأردن الجديد في البحث والتقصي عن التراث النقابي.

وأضاف أبو مرجوب، أنّ هذا المنجز القيم يدفعنا لإعادة الذاكرة لأعوام انقضت، واستذكار أجيال عمالية ساهمت في تشكيل نواة اتحاد العمال وأسست لنقابات عمالية ما تزال فاعلة حتى اليوم، موضحا أنّ الاتحاد، وانطلاقا من سياسة الإصلاح الشامل التي ينتهجها، سيقوم بجمع تاريخ الحركة العمالية والنقابية، وإنشاء مكتبة عمالية شاملة وحديثة توثق لهذا التاريخ، وتمكن الباحثين والمهتمين من الاطلاع على إسهامات العمال في تاريخ الأردن السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

المناهج التعليمية والتدريبية والسعي لتعزيز سياسات وحوكمة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني لإمداد المجتمع بالمصادر والقوى البشرية القادرة على رفع الانتاجية من أجل استخدام أفضل للقوى العاملة وتنمية التشغيل والحد من تفاقم البطالة في البلدان العربية.

بدوره، قال الحوراني، إنّ الكتاب يقدم سرداً بصرياً لمسيرة الحركة العمالية الأردنية، بدءً من ظهور العمل المأجور في الأردن في أواخر العهد العثماني، مرورًا بمحاولات التنظيم العمالي والنقابي خلال عهد إمارة شرق الأردن والانتداب البريطاني، وصولًا إلى القفزة الكبيرة في الخمسينيات، التي شهدت تأسيس أولى النقابات العمالية وتشكيل الاتحاد العام لنقابات العمال

وأوضح، أنّ أهم ما يُميز الكتاب عن الأعمال المنشورة سابقاً، تقديمه سردًا يعتمد على المواد البصرية، وخاصة الصور الفوتوغرافية، بالإضافة إلى توثيق الرسوم والشارات والرموز التي ميزت مطبوعات المنظمات النقابية في الأردن، حيث يبرز هذا النهج الغنى الكبير لتجربة الحركة العمالية الأردنية والجهود التي بُذلت في مختلف مراحل نضالها.

وخلال حفل الإطلاق، قدم كلا من أستاذ الفنون في جامعة اليرموك د. خالد الحمزة، وأستاذ الفنون في الجامعة الأردنية د. مازن عصفور، عرضا حول العلاقة بين الفن من جهة وقيمة العمل ونضال العمال من جهة أخرى، في التراث الفني العالمي والعربي، وذلك من خلال استعراض لوحات متنوعة تحاكي عصورا مختلفة عبر التاريخ الانساني.

ويتوزع الكتاب على (12) فصلاً، يصف كل منها سمات تطور الحركة العمالية الأردنية، كما يضم حوالي (140) صورة فوتوغرافية ومادة بصرية. ويقع في (187) صفحة من القطع الكبير (24 × 28 سم)، وقد نشر بدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت.

اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربيـة يدعو لتوحيد الـــرؤى والأهداف

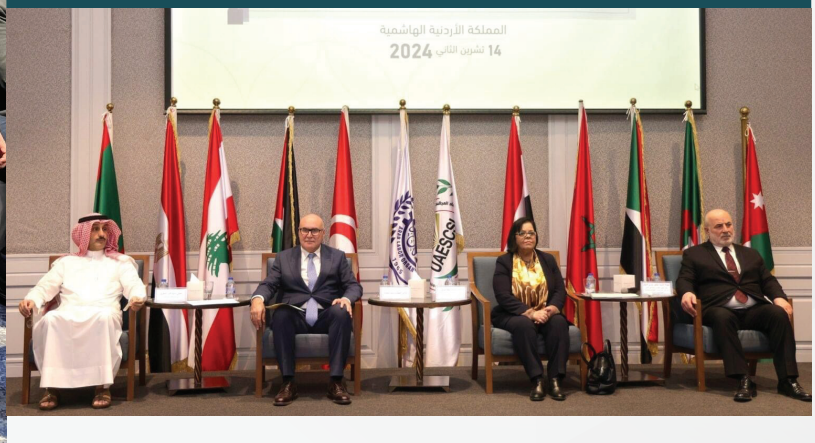

دعا اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها إلى توحيد الرؤى والأهداف العربية لصناعة غد أفضل، بما يخدم وحدة العالم العربي وأمن شعوبه.

وأوصى الاتحاد في ختام اجتماعه السنوي الذي استضافته عمان بحضور خالد أبو مرجوب نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، بمراجعة آليات عمل الاتحاد وقوانينه ونظمه بما يتناسب مع سيرورة المستجدات ومواكبتها، وبما يضمن الفعالية في أدائه، وتحقيق الأهداف المرجوة، وتوسيع عمل الاتحاد عبر الترويج لفكرة إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية وهيئات مماثلة في الدول العربية الأخرى

وأكد ضرورة وضع أسس بناء تحالف عربي قوي في الفضاءات الإقليمية والدولية، والعمل على تنسيق الجهود فيما بينها، بما يتيح المجال لرص الصفوف والتعاون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الوطن العربي

وأرسل المجتمعون في الجمعية العامة للاتحاد رسالة شكر وتقدير إلى جلالة الملك عبدالله الثاني، معربين فيها عن شكرهم وتقديرهم لجلالته على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مؤكدين أن هذا ليس بالغريب على

وتضمنت الرسالة: "في سياق الأحداث الحاصلة في المنطقة العربية، نؤكد تمسكنا بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، ووقف العدوان الحاصل على أبناء الشعب الفلسطيني، والاعتداءات المتكررة على كرامته وسيادته وممتلكاته"، معبرين عن وقوفهم ضد الاعتداءات اليومية على الشعب اللبناني وأراضيه، وعلى سيادته وأمن أبناء شعبه.

وعبر أعضاء الجمعية العامة عن سعادتهم لنجاح الدورة العادية للجمعية العامة المنعقدة بالمملكة، معربين عن أملهم أن تكون مخرجات الجمعية العامة من توصيات وقرارات لها الأثر الإيجابي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، بما ينعكس على التنمية المستدامة في الوطن العربي.

وكان أعضاء الجمعية العامة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها قد اجتمعوا في جمعية عامة عادية في الأردن بحضور ممثلين عن الجزائر والسودان والمغرب وتونس وفلسطين ولبنان وموريتانيا واليمن ومصر.

اتحاد نقابات عمال الأردن:
خطاب العــرش السامي يمثّل إرادة الأردن الصلبة في مواجهة التحديات

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أهمية المضامين والمحاور التي وردت في خطاب العرش السامي الذي افتتح جلالة الملك عبدالله الثاني، به أعمال الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة العشرين، سيما تلك التي تتعلق بمشروع الدولة في التحديث وإرادة الأردن الصلبة في مواجهة التحديات الاقليمية والدولية.

وأوضح الفناطسة أن حديث جلالة الملك، حول تمكين الشباب وإعدادهم لوظائف المستقبل، يكتسب أهمية بالغة في هذا المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الاردني، ويوضح رؤية جلالته حول التحديات التي تلقي بظلالها على سوق العمل وتعصف بقطاع الأعمال ومدى توفر الوظائف التي تخلقها قطاعات الاعمال الجديدة.

وتابع الفناطسة، أن توفير معايير العمل اللائق في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية يسهم بشكل مباشر في النهوض بالاقتصاد الوطني، الامر الذي أشار إليه جلالته حينما تحدث عن "توفير الحياة الكريمة للشباب" وهم لا شك الشريحة الأكبر في المجتمع الأردني، والمتضرر الأكبر أيضا من تفاقم ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها في السنوات الأخيرة.

ولفت الفناطسة، إلى الدور الكبير الذي يعوّل عليه اتحاد العمال في توفير رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها جلالته، بإيجاد فرص عمل مستدامة ولائقة؛ تسهم بخفض معدلات البطالة المرتفعة، وتؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأبناء الوطن جميعا، سيما شريحة الشباب منهم.

وقال الفناطسة، إنّ اتحاد العمال يدعم موقف جلالة الملك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ويقف صفا واحد خلف جلالته وفي خندق الوطن؛ من اجل استعادة الحقوق الفلسطينية ورفع الظلم عن الأشقاء في قطاع غزة والضفة الغربية، والدفاع عن المقدسات والحفاظ على الوصاية الهاشمية؛ مؤكدا أنّ حديث جلالته بأن "قدس العروبة أولوية أردنية هاشمية"، رسالة واضحة لا تحتمل التأويل وتوضح موقف الأردن التاريخي بالنسبة للقدس.

الفناطسة يشارك بجلســـــة للحزب الديمقراطي الاجتماعي حـــول الحد الأدنى للأجور

عقد الحزب الديمقراطي الاجتماعي جلسة نقاشية ثانية حول الحد الأدنى للأجور شارك فيها السيد خالد الفناطسة رئيس اتحاد النقابات العمالية والخبير الاقتصادي أحمد عوض وعدد من أعضاء الحزب وقياداته، وأدار النقاش الدكتورمصطفى حمارنة، وكان الحزب عقد جلسته الأولى قبل يومين بمشاركة الدكتور رعد التل أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية والدكتور إياد أبو حلتم عضو غرفة صناعة الأردن.

رئيس اتحاد النقابات العمالية خالد الفناطسة قال إن آخر رفع للحد الأدنى للأجور كان عام 2019 ومنذ أربع سنوات والاتحاد يطالب برفع الحد الأدنى، وقد تحمل القطاع هذا التأخير بسبب تداعيات كورونا والظروف الاقتصادية وأن الموعد المقرر للزيادة في الشهر الأول من عام 2025، وقال أن الربط مع نسبة التضخم سيؤدي الى زيادة بحدود 21 دينارا ونحن كاتحاد نطالب بـ 40 دينارا ليصبح الحد الأدنى 300 دينار بدلا من 260 دينارا.

وأكد أن زيادة الأجور ستسهم في زيادة النمو وزيادة الانتاج، وبين أن اجتماع اللجنة الثلاثية المكونة من وزارة العمل واصحاب العمل والعمال ستعقد خلال أيام، وإن لم يتم التوافق ستكون المرجعية الأخيرة مجلس الوزراء.

والاتحاد لا يساوم على حقوق أعضائه البالغ عددهم 120 ألفا، وأن أحد الحلول يكمن في دورية الزيادة السنوية.

الخبير الاقتصادي أحمد عوض أشار إلى أن هناك اتفاق على رفع الحد الأدنى للأجور والخلاف حول نسبة الرفع، وأكد أن نسبة كبيرة من القطاع الخاص تتعامل مع الحد الأدنى للأجور على أنه الأجر المعتمد، في حين أن هذا الحد يستخدم فقط للداخلين الجدد الى سوق العمل وذوي المهارات المحدودة.

وقال للأسف، إن الطريقة التي تفكر بها بعض الجهات المسيطرة على قرار القطاع الخاص وخاصة في القطاع الصناعي تفكر بعقلية الربح الآني وليس بعقلية استراتيجية، حيث أن توسع الاقتصاد ينعكس ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الأجور، تعني مزيداً من الطلب الاستهلاكي، وبالتالي توسع الاقتصاد والأسواق.

وبين أنه لو طبقت مختلف المنهجيات المعتمدة عالميا لحساب الحد الأدنى للأجور لتراوحت قيمته ما بين 340 الى 480 دينارا، ونحن نتحدث عن الحد الأدنى الأقل وهو 340 دينارا. وأشار الى أن آخر الارقام المحلية لنسبة الفقر كان بحدود 24.1% في حين قدرها البنك وهو 340 دينارا. وأشار الى أن آخر الارقام المحلية الدولي بحوالي 35%. وأن خط الفقر لأسرة معيارية مكونة من أربعة الى خمسة أفراد يبلغ بين 400 الى 480 دينارا. وقال عوض، إن دعم الحكومة للقطاع الخاص على حساب الحمايات الاجتماعية وخاصة الأجور، وتخفيف شروط الصحة والسلامة المهنية وحرمان الشباب من بعض حمايات الضمان الاجتماعي ربما كان أحد أسباب تزايد نسبة الفقر في الأردن.

وأشار الى إن غالبية الدراسات في آخر عشر سنوات أثبتت أنه لا يوجد أي أثر بين زيادة الحد الأدنى للأجور وزيادة نسبة البطالة سوى في عدد محدود من الدول.

الدكتورمصطفى حمارنة من جانبه بين أن توفير خدمات جيدة في قطاعات أساسية مثل النقل والتأمين الصحي والتعليم ستوسع من دائرة الحمايات الاجتماعية وبالتالي ستحسن من نوعية الحياة للمواطنين وستسهم في تراجع نسبة الفقر. وأن التفكير بحلول مستدامة يمكن بالتوجه نحو توسيع الاقتصاد.

الدكتور اسامة تليلان القائم بأعمال الأمين العام للحزب أكد أن رفع الحد الأدنى للأجور بمستوى لائق ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية فكلما تحسن دخل المجتمع انعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد بشكل مباشر.

لجنة المرأة تعقد اجتماعها وتعلن عن تنظيـم عــدد من الفعــاليات

عقدت لجنة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، في مقر الاتحاد العام اجتماعها الثاني بحضور رئيسة وأعضاء اللجنة واللاتي يمثلن مختلف النقابات العمالية وذلك بعد اكتمال النصاب القانوني.

وقد استهلت اللجنة الاجتماع بالتأكيد على دور لجنة المرأة في أهمية نشر الوعي بالعمل النقابي وتوفير العمل اللائق للعاملات في مختلف القطاعات.

وبحثت اللجنة أبرز ما جاء في جدول أعمالها كإعداد مسودة للخطط والمشاريع وأبرز الأنشطة والفعاليات المنوي عقدها خلال سنة ميلادية، عرض خطة اللجنة الاستراتيجية أمام المنظمات الدولية لتوفير الدعم المناسب لتنفيذها، ضرورة توثيق كافة الأنشطة والفعاليات ونشرها عبر منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرقمي.

بالإضافة إلى الترتيب لعدد من الفعاليات والزيارات الميدانية تزامناً مع حملة الستة عشر يومًا لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وهي حملة سنوية تبدأ في 25 نوفمبر، وهو اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتستمر حتى يوم حقوق الإنسان في 10 ديسمبر.

وخرجت اللجنة بعدد من التوصيات التي من شأنها تمكينها من القيام بدورها في نشر الوعي وتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية، ومن أبرزها تحديد الإطار العام لأهداف اللجنة وكيفية تحقيقها عبر إعداد خطة استراتيجية ثم عرضها على الجهات الداعمة، عمل زيارات دورية ميدانية لمختلف القطاعات لتفقد ظروف العمل الحالية واحتياجات العاملين والعاملات في بيئة عملهم.

تنفيذ نشاط خاص ضمن حملة الستة عشر يومًا لمناهضة العنف ضد المرأة بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من العاملات، عقد ورشة تدريبية عن وسائل السلامة المهنية للعاملات في قطاع الزراعة وتلبية احتياجاتهم في الميدان، والتشبيك مع وسائل الاعلام للمساهمة في نشر وتوثيق الأنشطة والفعاليات إلى جانب منصات التواصل الاجتماعي الخاصة باللجنة.

نقابة العاملين في المياه والزراعـــــة تنظم جولة توعوية في الغور الصافي

تواجه العاملات والعاملون في القطاع الزراعي، وخصوصاً العاملات بنظام المياومة خلال المواسم الزراعية، تحديات كبيرة تتعلق بغياب معايير عمل لائقة وظروف عمل آمنة. ومن أبرز هذه التحديات: الأجور المتدنية، عدم توفر عقود عمل تضمن الاستقرار، غياب منظومة الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي، وصعوبات تتعلق بالمواصلات اليومية

وفي إطار جهودها لتحسين أوضاع العاملين في هذا القطاع، قامت النقابة العامة للعاملين في المياه والزراعة والصناعات الغذائية بجولات ميدانية في مناطق الأغوار الجنوبية، شملت غور الصافي وغور فيفا، حيث عملت على توعية العاملين حول أساسيات العمل النقابي وأهمية معرفة حقوقهم العمالية، مع التركيز على تحسين بيئة العمل وضمان سلامتهم المهنية

وأكدت النقابة أن صدور نظام العاملين في الزراعة يُعدّ خطوة نوعية في الاتجاه الصحيح، لكنه يتطلب تعزيز الالتزام به من قبل أصحاب العمل. ويتطلب هذا العمل الجماعي بين الجهات الرسمية والنقابية وأصحاب العمل لضمان توفير الحد الأدنى من الحقوق العمالية، بما في ذلك توقيع عقود عمل، تحسين الأجور، وتوفير التأمين الصحي والاجتماعي

تسعى النقابة من خلال حملاتها التوعوية إلى إحداث تغيير حقيقي في بيئة العمل الزراعية، وضمان استفادة العاملين من الحماية القانونية والحقوق الأساسية التي نصت عليها القوانين والأنظمة المحلية والدولية

النقابة العامة للعاملين بالكهرباء في الأردن تحتفل بتوقيع "عائلتنا"

أقامت لجنة عمان التابعة للنقابة العامة للعاملين بالكهرباء حفل تكريم خاص بمناسبة توقيع اتفاقية "عائلتنا"، بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الكهرباء الأردنية، والمدير العام، إضافة إلى مدراء الدوائر الفنية، الإدارية، والمالية.

وفي كلمة ألقاها رئيس النقابة العامة، السيد فخري عبدالله العجارمة، أكد أن التكريم يأتي تقديرًا للتعاون المثمر بين مجلس الإدارة والنقابة، والذي أثمر عن توقيع الاتفاقية التي قدمت مزيدًا من المزايا والمكتسبات للعاملين في الشركة. وأشار إلى أن هذه الخطوة ستعزز بيئة العمل الإيجابية المبنية على الثقة المتبادلة، مما سينعكس إيجابًا على الإنتاجية.

كما أشاد السيد العجارمة بالدور الوطني الذي تلعبه شركة الكهرباء الأردنية في دعم الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى تاريخ الشركة العريق الممتد على مدار 87 عامًا.

من جانبه، عبّر رئيس مجلس الإدارة، السيد عثمان بدير، عن تقديره لجهود العاملين وتفانيهم في أداء مهامهم، مؤكدًا مكانة الشركة كواحدة من أبرز الشركات الوطنية والعالمية.

وفي ختام الحفل، تم توزيع هدايا تذكارية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة تقديرًا لدورهم في دعم العمال وتحقيق الإنجازات المشتركة.

نقابة الخدمات الصحية تنظم سلسلة دورات تثقيفية في قانوني العمل والضمان الاجتماعي

في إطار جهودها المستمرة لدعم العمال وتوعيتهم بحقوقهم، نظمت النقابه العامه للعاملين في الخدمات الصحيه والمهن الطبيه بالتعاون مع اتحاد عمال الدنمارك، سلسلة من الدورات التثقيفية المتخصصة في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي.

استهدفت الدورات، التي قدمها مدربون مؤهلون من أعضاء الهيئة الإدارية والعامة في النقابة، العاملين في القطاع الصحي وأعضاء الهيئة العامة. وقد شملت هذه الدورات مناطق متعددة، أبرزها الزرقاء، الرصيفة، وعمان، بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من العاملين في مختلف المناطق.

وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة الوعي العمالي بالقوانين الناظمة للعمل والضمان الاجتماعي، مما يساهم في تعزيز قدرة العمال على حماية مكتسباتهم وفهم حقوقهم وواجباتهم بشكل أفضل.

وقد أشاد المشاركون بأثر هذه الدورات في رفع مستوى الوعي العمالي، معتبرين أن هذه الجهود تساهم في بناء بيئة عمل مستدامة تعزز من حقوق العمال وتدعم تطوير القطاع الصحي.

ضمن نشاطات مركز التدريب المصرفي والمالي والعمال التابع للنقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة تم إقامة ورشة تدريب مصرفي بعنوان البطاقات المصرفية والتطبيقات العملية عليها، بمشاركة عدد من العاملين في مختلف البنوك، أدار الورشة وقدم المادة العلمية المدرب والخبير المصرفي احمد سمير.

وفي الختام قام رئيس النقابة الزميل سماره الخطيب بتسليم الشهادات للمشاركين.

الاتحادات النقابية الدولية تؤكد دعمها لفلسطين وتدعـــو إلى إنهـاء الاحتلال

أكدت الاتحادات النقابية الدولية، بما فيها اتحاد "HAK-İŞ" واتحاد نقابات عمال فلسطين "GFJTU"، تضامنها الكامل مع القضية الفلسطينية، وذلك خلال اجتماع عُقد في الأردن. جاء هذا البيان في ظل استمرار معاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي وتداعياته على حقوقهم الإنسانية والاجتماعية.

وأعربت الاتحادات عن قلقها البالغ إزاء الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية، مشيرة إلى أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي تؤدي إلى زيادة معاناة العمال الفلسطينيين وتفاقم أزمة البطالة والجوع والفقر. وطالبت بضرورة اتخاذ إجراءات دولية عاجلة للضغط على إسرائيل للالتزام بالقوانين الدولية.

وفي بيان مشترك، دعا الاتحادان النقابيان الى وقف عمليات التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، خصوصاً القرار 194 الذي يكفل حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

ودعا الاتحادان "GFJTU" و"HAK-İŞ" إلى رفع الحصار البري والبحري المفروض على قطاع غزة فوراً، مؤكدين أن هذا الحصار يمثل انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية ويؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والمعاناة اليومية لسكان القطاع. كما شدد الاتحادان على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف جميع أشكال الاحتلال الغاصب.

وطالب الاتحادان بتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194، الذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ومنازلهم التي هجّروا منها بفعل الاحتلال. وجدد الاتحادان التزامهما بمواصلة النضال عبر كافة المنصات الوطنية والدولية لتحقيق السلام العادل والدائم، القائم على إنهاء النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وضمان إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

الفناطسة: توفير وسائل الإسعاف الطبي يعزز السلامة المهنية في بيئـــــة العمل

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، أن القرار الذي صدر عن وزارة العمل مؤخرا بخصوص وسائل وأجهزة الإسعاف الطبي؛ خطوة عملية مهمة، من شأنها تعزيز منظومة السلامة والصحة المهنية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يحمي سلامة العمال ويحافظ على صحتهم جراء الأخطار المهنية التي يتعرضون لها ضمن بيئة العمل.

وأضاف الفناطسة، أن الاتحاد اطلع على بنود القرار الجديد، والذي تضمن تعديلات ضرورية، على القرار السابق الذي صدر في عام 1997، مشيرا إلى أن القرار تضمن تفاصيل بشأن خطورة النشاط الاقتصادي وعدد العمال، وعدد صناديق الإسعافات الأولية التي يجب توفيرها، كما أنه أوضح المواد الطبية التي يجب أن يحتويها مثل لاصقات طبية، وشاش ولفائف وغيرها من مواد وأدوات صندوق الإسعافات الأولية.

وأوضح الفناطسة، أن على أصحاب العمل في شتى القطاعات الاقتصادية مسؤولية كبيرة بأن يتم تنفيذ ما ورد في هذا القرار من تدابير على أرض الواقع، والالتزام بما نص عليه، داعيا في الوقت ذاته، وزارة العمل إلى تنظيم حملات تفتيش بشكل دوري يشمل جميع القطاعات، من أجل ضبط المخالفات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، والتأكد من تنفيذ الأنظمة ذات العلاقة، والقرار الخاص بأجهزة ووسائل الإسعاف الطبي.

ودعا الفناطسة، العاملين في شتى القطاعات الاقتصادية إلى ضرورة الإطلاع على تفاصيل القرار، مشيرا إلى أن الاتحاد أعاد نشره على المنصات الرقمية التابعة له عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

نظمتها لجنة الشباب في الاتحاد

ورشة عمل تناقش استراتيجية إصـــــلاح نقابات عمال الأردن وقانـــــون العمل وتعديلاته

قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة خلال ورشة العمل للجنة الشبابية في الاتحاد أن الأردن يشهد في الوقت الراهن عملية تحديث وإصلاح شاملة يقودها جلالة الملك عبد الله الثاني على المستويات الاقتصادية والسياسية والإدارية، والمتمثلة في تطوير رؤية التحديث الاقتصادي، وتعديل قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات إضافة الى اصدار خطة التحديث الإداري، بهدف دفع مسار عملية التحديث والإصلاح الشامل وعملية الإصلاح الجارية والتي تشكل فرصة للنقابات العمالية واتحادها خاصة في اطر الحوار الثلاثية باعداد رؤية وخطة عمل للتأثير في السياسات وفي هذا السياق يجد الاتحاد العام لنقابات العمال نفسه شريكا في عملية الإصلاح هذه.

كما تجد النقابات العمالية واتحاده العام ذاته مضطرا للاستجابة لهذه التحديات من خلال مراجعة شاملة لمسيرته وعمله، ويتطلب ذلك تطوير أدوات تُمكنه من تحقيق أهدافه ، الى جانب إعادة هيكلتة لتعزيز قدراته التفاوضية مع الشركاء الاجتماعيين، وتكييف التشريعات الناظمة للنقابات بما يتماشى مع المعايير الدولية.

كما يستدعي الوضع بحسب الفناطسة تعزيز التعاون بين النقابات وتطوير سياسات شاملة لمواجهة التحديات الجديدة التي تؤثر على سوق العمل، مما يعزز من استقلالية النقابات وقدرتها على الدفاع عن حقوق العمال بفعالية أكبر.

واضاف خلال الورشة التي أقيمت في فندق جنيفا امس بدعم من مؤسسة فريدريش ايبرت ان وثيقة استراتيجية الإصلاح و التحديث للإتحاد العام تشتمل على تطوير خطة استراتيجية شاملة لمدة ثلاث سنوات باستخدام نهج تشاركي يشمل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء النقابات، العمال، الخبراء، والشركاء الاجتماعيين جنبا الى جنب لتطوير وتنفيذ خطة عمل تتضمن مراحل مفصلة، ضمن جداول زمنية، ومسؤوليات محددة بوضوح لكل جزء من الاستراتيجية.

وإعادة هيكلة الاتحاد العام للنقابات والنقابات الأعضاء لتعزيز قدراتهم التفاوضية مع الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك الحكومة وأصحاب العمل.

مع اهمية ضمان إدماج المرأة والشباب في المناصب القيادية من خلال برامج تدريبية مستهدفة وإعادة إنشاء معهد الثقافة العمالية لتقديم التدريب المستمر والمتقدم لأعضاء النقابات.

وأشار الفناطسة إلى اهمية الدعوة لتعديل قانون العمل الأردني ليتماشى مع المعايير الدولية للعمل، وإزالة الشروط التي تعوق تشكيل النقابات كما أهمية تعزيز الديمقراطية الداخلية للنقابات من خلال تحسين عمليات الانتخابات وتفعيل الجمعيات العامة للنقابات. وأكد على اهمية تطوير خطة شاملة للاتصال.

ولفت الفناطسة إلى اهمية إنشاء آليات واضحة للتفاوض والحوار الاجتماعي بدعم من لجان متخصصة وخبراء وتطوير سياسات محددة للاتفاقيات الجماعية تضمن تحقيق فوائد إضافية للعمال تتجاوز ما تنص عليه التشريعات العمالية ، وإنشاء آليات مؤسسية للتشاور والتعاون، والتضامن بين النقابات الأعضاء وتنظيم حملات ومشاريع مشتركة بين النقابات العمالية تهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة وتحسين ظروف العمل عبر القطاعات

وحول الشباب والنقابات العمالية بين الفناطسة ان الخطر الداهم الذي يتهدد قوة الحركة النقابية ومستقبلها في حقيقة أن عدد الشباب الذين ينضمون إلى نقابات العمال قليل جداً ويعدّ هذا أحد الأسباب الرئيسية في انخفاض معدلات العضوية ومع هذا لا يزال ملايين الشباب بحاجة ماسة إلى العمل النقابي والأجر اللائق والتثقيف والتدريب والعيش وظروف العمل المقبولة

وأرجع الفناطسة عدم انضمام الشباب إلى النقابات الى عدم فهمهم ومعرفتهم بالنقابة أو لا يسمعون بها عندما يدخلون سوق العمل. إضافة إلى ان فوائد الانتساب إلى عضوية النقابة ليست واضحة بالنسبة لهم. ولا تتعدى نظرتهم للنقابة سوى النظرة التقليدية البيروقراطية التي لا تستجيب لثقافتهم.

وشدد على اهمية ان ينتسب الشباب إلى النقابات، غير أن هذا يتطلب تغييراً في مواقف النقابة ونهجها تجاه الشباب. ويتطلب هذا التزاماً قوياً من قبل الحركة النقابية للعمل يداً بيد مع النقابيين الشباب لجعل النقابات مكاناً أكثر جاذبية وانفتاحاً للشباب. ولن تتمتع الحركة النقابية بالقوة الكافية لتنظيم الشباب في نقابات وكسب معركة فرص العمل والتثقيف المناسب والتدريب وظروف العمل الجيدة إلا إذا اتحد جيل الشباب مع جيل النقابيين كبار السن. وبالتالي ستغدو نقابات العمال أكثر قوة ويغدو مستقبلها أكثر إشراقاً ، مؤملا بمستقبل مشرق عندما تترجم الأقوال إلى أفعال.

بدوره أكد رئيس لجنة الشباب في الاتحاد المهندس المنتصر بالله المعايطة الى أهمية دور الاتحاد للقطاع العمالي ، مستعرضا قانون العمل والعمال وأهمية المواد المقترحة لتعديلات القوانين المتعلقة بالعمال والتي قدمها الاتحاد ولجنة الشباب فيه للوصول الى نصوص جديدة وطرحها على رئاسة الاتحاد.

فيما ناقش وشارك المجتمعون من الشباب بنقاشات مختلفة حول قوانين مقترحة يتطلب تعديلها.

الفناطسة يرعى فعالية نقابية ضمن حملة 16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة

برعاية رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، نظمت النقابة العامة للعاملين في المياه والزراعة والصناعات الغذائية، فعالية (اليوم المفتوح واليوم الطبي المجاني) بمناسبة حملة الـ 16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة.

وتضمنت الفعالية، فحوصات دم شامل وسكري، وفحص عيون، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المحلي في بازار صناعات غذائية ويدوية، وفعاليات للأطفال مهرجين، ورسم على الوجه، وتوزيع هدايا.

الفناطسة يبحث أوجه التعاون مع نائب مدير عام "العمل الدولية"

بحث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد - الفناطسة، مع نائب المدير العام لمنظمة العمل الدولية "سيليست دريك"، خلال زيارة لها للاتحاد؛ أوجه التعاون والتنسيق وعددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بحضور نائب رئيس الاتحاد خالد أبو مرجوب، والمنسقة القطرية لمكتب المنظمة بالأردن، آمال موافي.

وحسب بيان صحافي للاتحاد، أكد الفناطسة، أهمية الشراكة التي تجمع الاتحاد بمنظمة العمل الدولية، والتي أثمرت بتنفيذ عدد من المشاريع التي تعنى بتعزيز الحقوق والحماية لشرائح عمالية مختلفة سيما ما يتصل بحقوق المرأة وتوفير بيئة عمل آمنة لها، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتنظيم شؤون العمالة السورية. مشيرا إلى أن الاتحاد يعمل وفق نهج الحوار الاجتماعي ويؤمن بتعزيز أدواته لمواجهة التحديات التي تلقي بظلالها على سوق العمل والانتهاكات التي تعصف بقضايا العمال وتؤثر سلبا على حقوقهم.

وأعرب الفناطسة، عن امتنانه لمنظمة العمل الدولية ودعمها للبرامج والمشاريع التي تعزز معايير العمل اللائق في الأردن، وتستهدف قطاعات عمالية مختلفة على المستوى الوطني وتسهم بتحقيق التنمية المستدامة، وحماية الحقوق العمالية استنادا إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها ذات الصلة

واستعرض الفناطسة، أبرز ملامح خطة الاتحاد الإصلاحية التي بدأ بتنفيذها هذا العام بهدف تعزيز دور الاتحاد، وإصلاح الهياكل والأطر النقابية المنضوية تحت مظلته، للنهوض به كمظلة عمالية وطنية تقوم بدورها بالدفاع عن حقوق العمال وتسعى لتمثيل مصالحهم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني.

من جهتها، أبدت "دريك" استعداد منظمة العمل الدولية للتعاون مع الاتحاد لتنفيذ مشاريع مشتركة تركز على تعزيز العمل اللائق في قطاعات وأنشطة اقتصادية، وزيادة عضوية الانتساب للنقابات العمالية من خلال توسيع مظلة التنظيم ليشمل قطاعات عمالية مختلفة، إلى جانب دعم عملية الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين (عمال، أصحاب عمل، حكومة) لمواجهة التحديات التي تؤثر على عمال الأردن. وثمّنت "دريك"، جهود الاتحاد الإصلاحية، والرؤية الجديدة التي تحكم مسيرة عمله وفق مبادئ الحوكمة والديمقراطية والمشاركة، مشيدة، في الوقت ذاته، بتشكيل لجان للمرأة والشباب ضمن أطر الاتحاد التنظيمية، الأمر الذي يسهم بتمكينهم في العمل النقابي ويعزز مشاركتهم الاقتصادية.

نائب مدير عام "العمل الدوليـــــة" تطلع على مشروع أتمتة العقد الموحد بالتعليم الخاص

أطلعت نائب المدير العام لمنظمة العمل الدولية "سيليست دريك"، على تجربة الحوار الاجتماعي في قطاع التعليم الخاص بالأردن، وأبرز نتائجها بإطلاق مشروع أتمتة العقد الموحد هذا العام؛ عوضا عن العقود الورقية للعاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال

جاء ذلك خلال زيارة قامت بها "سيليست دريك"، بحضور رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، ووفد من منظمة العمل الدولية، إلى مدارس أكاديمية الباب العالي في محافظة إربد، والتي كانت واحدة من المدارس الخاصة التي أصدرت عقود العاملين إلكترونيا، من خلال منصة العقد الموحد الرقمية

وحسب بيان صحافي صادر عن الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، تأتي الزيارة بهدف الإطلاع على مشاريع منظمة العمل الدولية ومبادراتها في الأردن، وأبرز النتائج التي تحققت ومراحل سير العمل فيها

وأكد الفناطسة، أن مشروع أتمتة العقد الموحد جاء ثمرة مفاوضات مباشرة بين النقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص، ونقابة أصحاب المدارس الخاصة، وبرعاية من الحكومة من خلال وزارة العمل، وبمشاركة الأطراف المعنية، مشيدًا بدور المنظمة وجهودها في دعم عملية الحوار الاجتماعي في قطاع التعليم الخاص، وما تحقق من مخرجات بموجب الاتفاقية الجماعية بإطلاق منصة العقد الموحد الخاصة بإصدار عقود العمل

وأوضح الفناطسة، أهمية أتمتة العقد الموحد في حماية الحقوق العمالية وتعزيز معايير العمل اللائق في المدارس الخاصة، وضبط الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون في المدارس الخاصة. معتبرا أن الأتمتة "خطوة نوعية وإنجاز كبير لم يكن ليتحقق لولا تظافر جهود جميع الأطراف ودعم المنظمة، ما يعكس نموذجا فاعلا للحوار الاجتماعي، الذي يقدم حلولا عملية من شأنها معالجة التحديات التي تواجه العاملين."

وشارك بالزيارة كلا من المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في المنطقة العربية، ربا جرادات، والمنسقة القطرية لمكتب المنظمة بالأردن، آمال موافي، ومديرة برنامج العمل اللائق للمرأة في المنظمة، ريم أصلان. إلى جانب نائب رئيس اللجنة المؤقتة للنقابة العامة للعاملين في التعليم الخاص د. أحمد الشوابكة، ومالك مدارس أكاديمية الباب العالي، د. خالد خضير، ومدير إدارة التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم د. طارق الطراونة، ورئيس نقابة أصحاب المدارس الخاصة، منذر الصوراني، وأعضاء من حملة "قم مع المعلم."

لجنة الإنصاف في الأجور تعقد اجتماعها الـ19

عقدت اللجنة الوطنية للإنصاف في الأجور، اجتماعها الـ19 بحضور رئيسيها أمين عام وزارة العمل فاروق الحديدي، والأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المهندسة مها علي، بهدف مناقشة مواضيع متعلقة بالإنصاف في الأجور على المستوى الوطني

وناقش الاجتماع الذي شارك فيه الأعضاء الممثلين للحكومة من أصحاب العمل والعمالة ومنظمات المجتمع المدني، المستجدات المتعلقة بتفعيل المنصة الإلكترونية للعقد الموحد للعاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال، والمنصة الإلكترونية التي ستخصص لتوعية العاملات والعاملين في قطاع التعليم الخاص بحقوقهم الواردة في العقـــــد الموحد وقانون العمل، والتوافق على خطة العمل المقترحـــة للجنة للأعوام

وأشار الحديدي إلى أن الوزارة شريكة في اللجنة الأردنية للإنصاف بالأجور منذ تأسيسها وبمخرجاتها الإيجابية، واستمرارية التواصل بين جميع الشركاء لدعم حقوق العمالة خاصة النساء، مضيفا أن التعديلات الأخيرة على مواد مشروع القانون المعدل لقانون العمل لسنة 2024 هي نتاج العمل التشاركي الوطني لجميع الأعضاء.

من جهتها، ثمنت علي، الجهود المبذولة من جميع الجهات؛ بما فيها وزارة العمل خصوصا بعد التعديلات الأخيرة على قانون العمل لضمان بيئة عمل لائقة للمرأة المتمثلة بإقرار مجلس الوزراء للأسباب الموجبة لتعديل قانون العمل المتعلقة بإجازة الأمومة ورفعها إلى 90 يوما، وهي من أحد المطالب التي توجهت بها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في لائحة المطالب التشريعية منذ سنوات.

ببدورها، قالت اختصاصية النوع الاجتماعي ومديرة برامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية ريم أصلان، إن التعديلات التشريعية على المستوى الوطني للأعوام 2019 و 2023 كانت بناء على تحليل فجوات قانوني معمق من أجل المواءمة مع معايير العمل الدولية التي صادقت عليها الأردن.

من جانبه، تحدث رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، عن عملية توقيع عقد العمل الجماعي العام الماضي والذي انبثق عنه تعديل بنود العقد الموحد للعاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال، مشيرا إلى دور الاتحاد ضمن الجهود المبذولة في نشر الوعي، والانضمام إلى التحالفات الدولية، لتحقيق مبادئ المساواة في الأجور.

وأضاف أن الوصول لأتمتة العقد الموحد وإطلاقه بشكل رسمي بدعم من الأطراف المعنية، هو مرحلة متقدمة من التوافق بين نقابة أصحاب المدارس الخاصة ونقابة العاملين في التعليم الخاص، كما يعد دليلا على الاهتمام بحفظ حقوق العمالة في هذا القطاع.

الفناطسة: تعديلات قانون العمل تهدّد حقوق العمال وتلحق الضرر بالاقتصاد

اتحاد العمال يعلن رفض التعديلات المطروحة على قانون العمل

قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة، إنّ التعديلات المطروحة على قانون العمل، بعضها إيجابي، ولكنها تضمّنت مواد فيها انتقاص لحقوق العمال، وتهديد لمصالحهم، كما أنها تؤثر سلبا على استقرار بيئة الأعمال وتلحق الضرر بمنظومة الاقتصاد الوطني

وأضاف الفناطسة، في بيان صحافي، "من التعديلات الجيّدة التي طرأت على القانون، زيادة إجازة الأمومة للعاملات في القطاع الخاص من 10 أسابيع إلى 90 يوما، ومنع إنهاء خدمات الحامل بغض النظر عن أشهر الحمل، ومنح العامل أو العاملة في القطاع الخاص إجازة مدفوعة الأجر مدتها ثلاثة أيام في حالة وفاة أحد أقاربه من الدرجة الأولى".

ولفت الفناطسة إلى أنّ، التعديلات أعطت صاحب العمل صلاحية الاستغناء عن خدمات 15% من العمال لديه سنويا دون العودة إلى وزارة العمل، فيما القانون الحالي ينص على أنه لا يجوز تسريح أي عامل أو إعادة هيكلة للمؤسسة أو المصنع إلا بموافقة وزير العمل

وأوضح، أنّ التعديلات التي طرأت على الفصل التعسفي في العمل، وإنهاء عقد العمل غير المحدد المدة؛ لم تراعي مصالح العمال وحقوقهم، ولها آثار سلبية على استقرار بيئة الاعمال وتوازن علاقات العمل، بشكل يفاقم ظاهرة البطالة ويهدد الاستقرار الوظيفي للعاملين.

وتابع، خفّضت التعديلات مدة تغيب العامل عن عمله دون سبب مشروع لعشرة أيام متصلة أو متقطعة خلال سنة واحدة، علما أن القانون الحالي ينص على مدة 20 يوما متقطعة. كما أنها أعطت وزارة العمل صلاحية إقرار الفصل التعسفي من عدمه للعامل وتحديد مستحقاته، خلافا للقانون الحالي الذي أعطى الصلاحية للقضاء وهو الضامن الأفضل للعامل.

وأشارإلى أنّ، مشروع قانون العمل في عهدة ديوان التشريع والرأي بعد إقرار الأسباب الموجبة له من قبل مجلس الوزراء، مطالبا بإعادة النظر بالتعديلات ودراستها بشكل شمولي، مع الاتحاد العام لنقابات عمال الأردنّ

" تخريج المشاركات في ورشة"
بناء القدرات والحقوق والواجبات

أُقيم في العاصمة عمان حفل تخريج الزميلات المشاركات في ورشة العمل التي نظمتها النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت. جاءت الورشة، التي استمرت ثلاثة أيام، تحت عنوان "بناء القدرات والحقوق والواجبات وحقوق المرأة في قانـون العمل."

وشهد الحفل حضوراً مميزاً لرئيس الاتحاد العام لنقابات العمال خالد زاهر الفناطسة، إلى جانب رئيس النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة الزميل فتح الله العمراني، والمستشار في اتحاد نقابات العمال الزميل نظام قاحوش، ومدير مكتب مؤسسة فريدريش إيبرت في الأردن السيد سفن شفيرزنسكي، ومدير المشاريع السيد عبد الحميد الخطيب، والمدرب العمالي باسل الحارون.

وفي ختام الورشة، وزع المهندس الفناطسة الشهادات على المشاركات، مشيداً خلال كلمته بالدور الإيجابي الذي تلعبه المرأة في سوق العمل وأهمية تعزيز هذا الدور.

كما أشار إلى رؤية الاتحاد الجديدة في دعم حقوق المرأة العاملة وتمكينها ضمن بيئة عمل مستدامة ومتقدمة.

ويعكس هذا الحدث التزام النقابة والاتحاد بدعم العمال والعاملات على حد سواء، مع التركيز على بناء القدرات وتوعية العاملات بحقوقهن وواجباتهن بما يتماشى مع قانون العمل الأردني.

اتحاد العمال يبحث مع منظمة العمل الدولية جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المـــــرأة

التقى **رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة**، أخصائية التقييم والنوع الاجتماعي من فريق التقييم المحوري في منظمة العمل الدولية نيفين رمسيس، بهدف مناقشة مشاريع الاتحاد المشتركة مع المنظمة والجهود الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع التركيز على الإنجازات والتحديات في دمج النوع الاجتماعي والعمل اللائق بالأردن.

وحسب بيان صحافي للاتحاد، أوضح الفناطسة خلال اللقاء الذي حضره مستشار الاتحاد نظام قاحوش، أن الاتحاد ومن خلال خطته المستقبلية حريص على التعاون مع منظمة العمل الدولية في مجال تمكين المرأة وخاصة في النقابات العمالية ضمن خطة عمل شاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتركيز على التعاون مع منظمة العمل الدولية في مجال تمكين المرأة وخاصة في النقابات العمالية ضمن خطة عمل شاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتركيز والتركيز على الاستثمار في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ومتدنية الأجر التي تضطلع بها النساء بشكل أساسي، مشيرا إلى أن خطة الاتحاد ستشمل النساء المهاجرات العاملات في القطاعات المختلفة مثل العمالة المنزلية.

وأضاف الفناطسة، أن تمثيل المرأة ودورها القيادي يحققان نتائج أفضل على الصعيدين الوطني والمجتمعي. مثمنا في الوقت ذاته، جهود منظمة العمل الدولية الرامية للنهوض بحقوق المرأة وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا.

نقابة العاملين بالبترول والكيماويات تناقش مع اتحاد العمال تعديل قانوني العمل والضمان الاجتماعي

استقبلت النقابة العامة للعاملين بالبترول والكيمياويات الأردنية في مقرها بالزرقاء السادة رئيس اتحاد عمل نقابات الأردن خالد الفناطسة ورؤساء النقابات العمالية في وفد من القيادات النقابية العامة خـالد الزبيد وأعضاء الهيئة الإدارية للنقابة حيث تم عقد اجتماع المكتب التنفيذي للاتحاد العام في مقر نقابة البترول والكيمياويات، وتم خلال الاجتماع بحث القضايا العمالية التي تخص العمال.

ومن أبرزها الأجور، وكذلك تعديلات مواد قانون العمل والذي تضمنته المواد التالية (35) و(28) و(31) و(108)، من هذه المواد وخطورتها على العمال. كذلك تم بحث دور النقابات التي وقعت اتفاقيات لخدمة عمال الوطن، وحث النقابات على تفعيل دورها المهني.

وقال خالد الفناطسة: إن هذه اللقاءات في الزرقاء والمحافظات الأخرى جاءت لتعزيز دور النقابات العمالية على امتداد الساحة الأردنية والخروج من المركزية إلى نظام اللامركزية في اتخاذ القرار، وتفعيل أدوات العمل وبحث قضايا المحافظات وكيفية التعاون مع المؤسسات الرسمية والخاصة لخدمة عمال الوطن.

وقال خالد الفناطسة: إن هذه اللقاءات في الزرقاء والمحافظات الأخرى جاءت لتعزيز دور النقابات العمالية على امتداد الساحة الأردنية والخروج من المركزية إلى نظام اللامركزية في اتخاذ القرار، وتفعيل أدوات العمل وبحث قضايا المحافظات وكيفية التعاون مع المؤسسات الرسمية والخاصة لخدمة عمال الوطن.

وفي نهاية اللقاء قدم رئيس النقابة العامة درع النقابة العامة لرئيس الاتحاد العام ورؤساء النقابات العمالية على جهودهم الفاعلة لخدمة عمال الوطن.

اتفاقية رفع الحد الأدنى للأجور

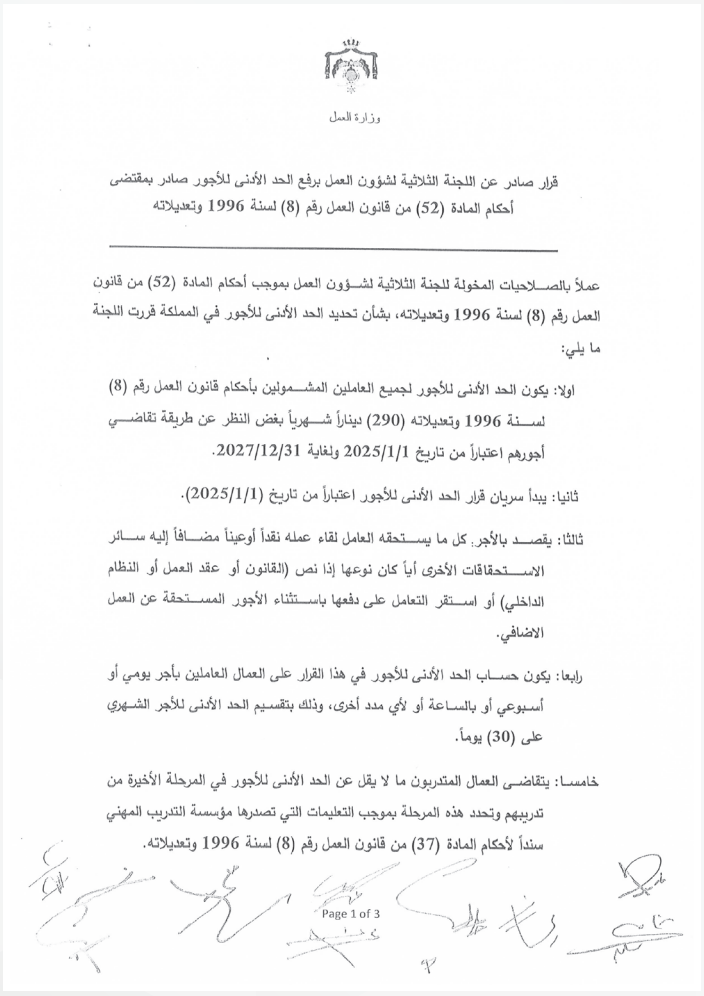

وزارة العمل

قرار صادر عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل برفع الحد الأدنى للأجور صادر بمقتضى أحكام المادة (52) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته

عملاً بالصلاحيات المخولة للجنة الثلاثية لشؤون العمل بموجب أحكام المادة (52) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته، بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور في المملكة قررت اللجنة ما يلي:

اولا: يكون الحد الأدنى للأجور لجميع العاملين المشمولين بأحكام قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته (290) ديناراً شهرياً بغض النظر عن طريقة تقاضي أجورهم اعتباراً من تاريخ 2025/1/1 ولغاية 2027/12/31.

ثانيا: يبدأ سريان قرار الحد الأدنى للأجور اعتباراً من تاريخ (2025/1/1).

ثالثا: يقصد بالأجر: كل ما يستحقه العامل لقاء عمله نقداً أوعيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أياً كان نوعها إذا نص (القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي) أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الاضافي.

رابعا: يكون حساب الحد الأدنى للأجور في هذا القرار على العمال العاملين بأجر يومي أو أسبوعي أو بالساعة أو لأي مدد أخرى، وذلك بتقسيم الحد الأدنى للأجر الشهري على (30) يوماً.

خامسا: يتقاضى العمال المتدربون ما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور في المرحلة الأخيرة من تدريبهم وتحدد هذه المرحلة بموجب التعليمات التي تصدرها مؤسسة التدريب المهني سنداً لأحكام المادة (37) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته.

Page 1 of 3

وزارة العمل

الرقم علاقات عمل/35309/1

التاريخ 20 جمادي الثانية 1446...

الموافق 2024/12/22.....

سعادة رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع :- قرار اللجنة الثلاثية لشؤون العمل

أرفق لسعادتكم قرار رفع الحد الأدنى للأجور الصادر عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل بمقتضى أحكام المادة (52) من قانون العمل رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته، والمبين فيه الحد الأدنى للأجور للعمال في المملكة بمبلغ (290) ديناراً شهرياً وذلك اعتباراً من 2025/1/1 ولغاية 2027/12/31.

راجياً سعادتكم التكرم بالاطلاع والإيعاز لإجراء ما ترونه مناسباً بهذا الخصوص.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام،،،

خالد محمود البكار
وزير العمل

عطوفة الأمين العام
نسخة / مديرية علاقات العمل والمفاوضات الجماعية
معد الكتاب / ايمان الرشدان

المملكة الاردنية الهاشمية

هاتف: 2221020 6 962 + فاكس: 2223049 6 962 + ص. ب : 8160 عمان 11121 الاردن - الموقع الالكتروني : www.mol.gov.jo البريد الالكتروني :dewan@mol.gov.jo

اتفاقية رفع الحد الأدنى للأجور

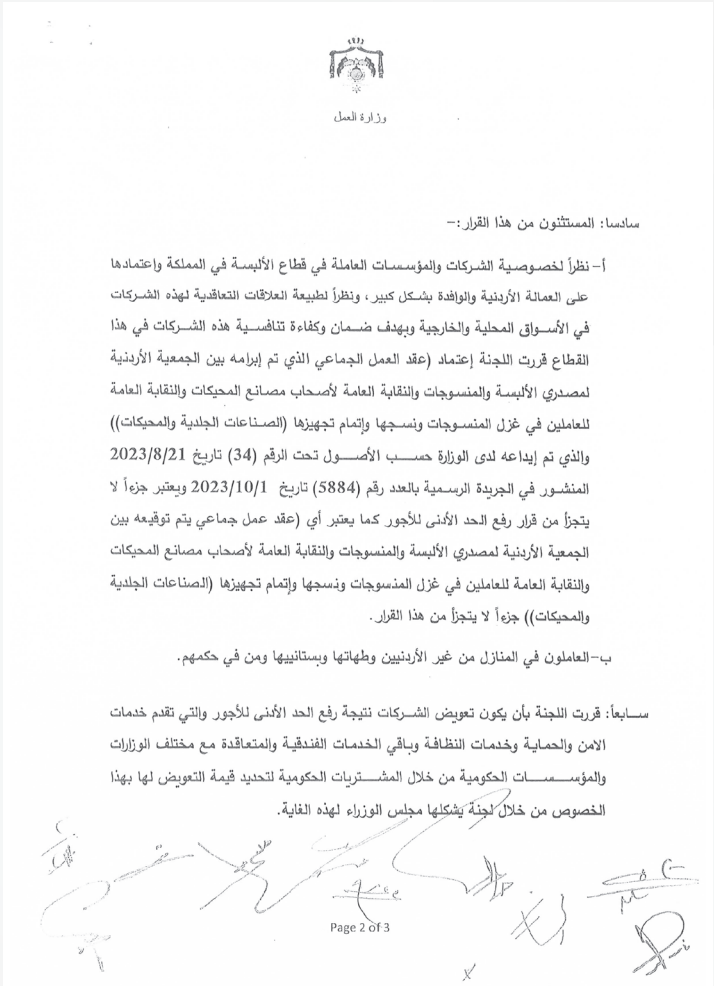

وزارة العمل

سادسا: المستثنون من هذا القرار:-

أ- نظراً لخصوصية الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الألبسة في المملكة واعتمادها على العمالة الأردنية والوافدة بشكل كبير، ونظراً لطبيعة العلاقات التعاقدية لهذه الشركات في الأسواق المحلية والخارجية وبهدف ضمان وكفاءة تنافسية هذه الشركات في هذا القطاع قررت اللجنة إعتماد (عقد العمل الجماعي الذي تم إبرامه بين الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات والنقابة العامة للعاملين في غزل المنسوجات ونسجها وإتمام تجهيزها (الصناعات الجلدية والمحيكات)) والذي تم إيداعه لدى الوزارة حسب الأصول تحت الرقم (34) تاريخ 2023/8/21 المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (5884) تاريخ 2023/10/1 ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من قرار رفع الحد الأدنى للأجور كما يعتبر أي (عقد عمل جماعي يتم توقيعه بين الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات والنقابة العامة للعاملين في غزل المنسوجات ونسجها وإتمام تجهيزها (الصناعات الجلدية والمحيكات)) جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار.

ب- العاملون في المنازل من غير الأردنيين وطهاتها وبستانييها ومن في حكمهم.

سابعاً: قررت اللجنة بأن يكون تعويض الشركات نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور والتي تقدم خدمات الامن والحماية وخدمات النظافة وباقي الخدمات الفندقية والمتعاقدة مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال المشتريات الحكومية لتحديد قيمة التعويض لها بهذا الخصوص من خلال لجنة يشكلها مجلس الوزراء لهذه الغاية.

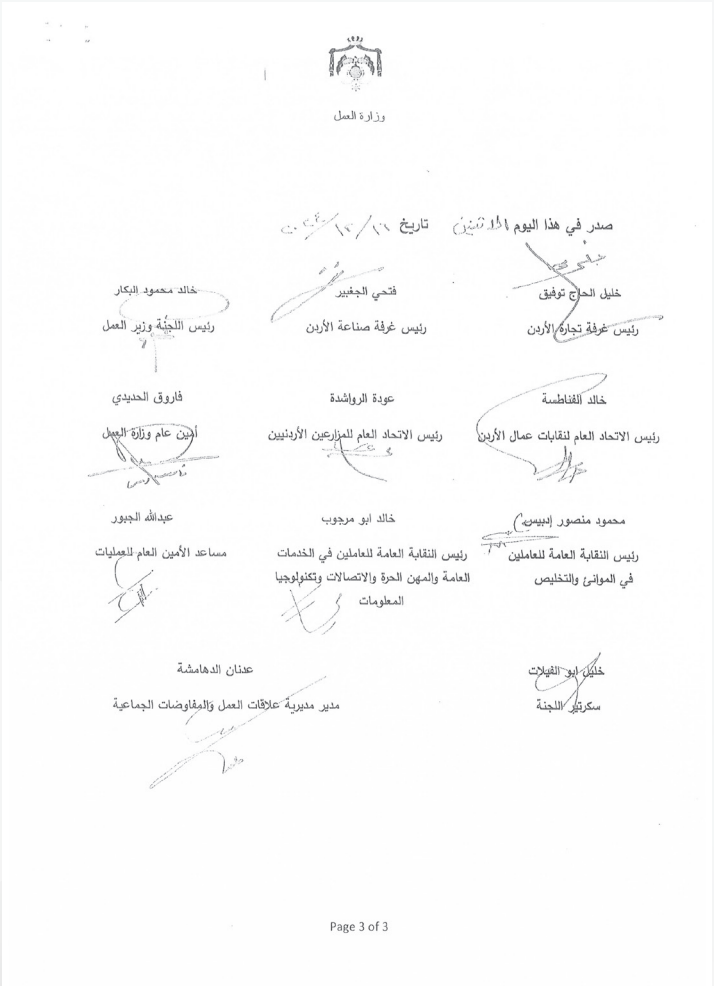

وزارة العمل

صدر في هذا اليوم الاثنين تاريخ ١٠/١٢/٢٠٢٣

خليل الحاج توفيق رئيس غرفة تجارة الأردن	فتحي الجغبير رئيس غرفة صناعة الأردن	خالد محمود البكار رئيس اللجنة وزير العمل
خالد القناطسة رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن	عودة الرواشدة رئيس الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين	فاروق الحديدي أمين عام وزارة العمل
محمود منصور إدبيس رئيس النقابة العامة للعاملين في الموانئ والتخليص	خالد ابو مرجوب رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	عبدالله الجبور مساعد الأمين العام للعمليات
خليل ابو الفيلات سكرتير اللجنة		عدنان الدهامشة مدير مديرية علاقات العمل والمفاوضات الجماعية

يتقدم الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين

بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

تتقدم شركة مناجم الفوسفات الأردنيـــــة

شركة مناجم الفوسفات الأردنية
المساهمة العامة المحدودة

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين

بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

تتقــدم أمانـــة عمّـــان الكبرى

أمانة عمّان الكبرى

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين

بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

تتقدم شركة الكهرباء الأردنية جيبكو

شـركـة الكهـرباء الأردنيـة
المساهمة العامة المحدودة

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين

بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

شركة مصفاة البترول الأردنية
Jordan Petroleum Refinery Company

تتقدم شركة مصفاة البترول الأردنية

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

LAFARGE
لافارج

تتقدم شركة لافارج الأردن

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

البوتاس العربية
Arab Potash

تتقدم شركة البوتاس العربية

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

orange™

تتقدم شركة الاتصالات الأردنية أورانج

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

تتقدم شركة سمنترا

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

تتقدم شركة العقبة لإدارة وتشغيل الموانئ

بالتهنئة إلى جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بمناسبة العام الميلادي الجديد 2025 سائلين المولى عز وجل أن يحفظ الأردن قيادة وحكومة وشعباً عزيزاً كريماً

وكل عام وأنتم بخير

- قرابة 250 ألف عــامل سيستفيدون من قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى 290 دينارا
- رفع الحد الأدنى للأجور أدى لضخ 100 مليون دينار في السوق

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن خالد الفناطسة

تنفيذ شركة ليب ميديا: 07 9524 5752